

الفصل الثالث

تفسيرات جديدة للسياسات الجماهيرية العلمانية المصالح والدين والدعاية والجماهير الفوغائية

في ١٤ نوفمبر ١٩٦٠، عقد مجلس العلاقات الخارجية أول اجتماع لمجموعة دراسة عن «السياسة الخارجية العربية»، وكانت تلك المجموعة قد انعقدت من أجل توفير منتدى لتشارلس كرميانز لجمع مادة عن كتاب كان يعمل عليه عن السياسة القومية العربية الخارجية وتضميناتها بالنسبة للولايات المتحدة. كان كرميانز منذ وقت طويل قد اكتسب خلفية عن شئون الشرق الأوسط حيث إنه كان قد عمل بالتدريس في مصر عام ١٩٣٦ إلى أن أصبح في النهاية محلل الشرق الأوسط للسي آى إيه. حضر الاجتماع الجمع المعتاد من المتخصصين الجامعيين، ورجال الأعمال، والمسؤولين الحكوميين والإعلاميين، هذا على الرغم، وكما بين أحد المنظمين، فقد كان «لللكانييين حضور كبير بحيث تطلب جعل هؤلاء الأساتذة يلتزمون بالنظام موهبة خاصة».

تميز الاجتماع منذ البداية بالحيوية، وتشير وقائع الاجتماع إلى أن الأحاديث تناولت مدى واسعا من القضايا فيما كان المشاركون يسبرون أغوار حدود الموضوع الرئيسي ويسعون لوضع أجندة للاجتماعات التالية. في غضون تلك الأحاديث، قدم المشاركون بعض الانطباعات العامة الكاشفة حول ما إن كان يوجد ما يُسمى سياسة عربية خارجية موحدة تمثل المنطقة ككل، أو نهجاً متميزاً عن ذلك الذي تتبعه الدول التي استقلت حديثاً وزعماؤها في أنحاء العالم، أم أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل. قاموا أيضا ببحث العلاقة بين الجماهير ومختلف الأنظمة القومية، وتداولوا حول ما إن كان ينبغي التركيز على جمال عبدالناصر بصفته الداعية الرئيسي لتبنى سياسة خارجية عربية موحدة، أم أن عليهم مناقشة المنطقة ككل. كانت النقاشات واسعة المدى بدرجة أن أحد الأعضاء اقترح عنوانا

أفضل للمنتدى وهو «لماذا يتبع العرب مسالكهم هذه؟»، حذّر آخرون من أنه ينبغي عليهم أن يكونوا مُحَدِّدين قدر استطاعتهم فى تحليلهم لذلك الموضوع المهم، وحثوا كرمينز على التمييز بين سياسة الحكومات الخارجية وموقف الشعوب منها». وفقا لمحضر الاجتماع «وافق المستر كرمينز على ذلك، وذكر أن الصورة التى كانت لدينا فى الماضى والتى كانت مؤسسة على مصالح ومدركات غربية ليست مناسبة الآن، وأن السياسة الخارجية العربية غدت مزيجا من المصالح والدين والدعاية وجماهير الغوغاء». وعلى الرغم من أن الكتاب الذى نشره كرمينز فى النهاية عام ١٩٦٣ بعنوان «العرب والعالم: سياسة ناصر القومية العربية» كان على قدر كبير من التعاطف مع الزعيم المصرى وقضية القومية العربية بعامة، لكن استجابته التى كانت على قدر من الاستخفاف والصفافة أثناء الاجتماع وما دار فى ذلك الاجتماع

من نقاشات كانت تومئ إلى بعض الأساليب التحتية التي قد أصبح بها أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من المتخصصين فهمون التيار القومي والسياسة الجماهيرية في الشرق الأوسط في بداية الستينيات.

تفحصنا في الفصل السابق كيف تخيل المتخصصون الأكاديميون، ورجال الأعمال، والإعلاميون والمسئولون الحكوميون الشرق الأوسط من خلال عدسات الإسلام المقدس. ونتناول هنا الكيفية التي فهموا بها السياسة الجماهيرية العلمانية في المنطقة مع تركيز خاص على الحركات القومية التركية والعربية والإيرانية. عكف أعضاء الشبكة الوليدة أولاً على دراسة تلك القضية في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية حيث ميزوا نمطين مختلفين من الحركات القومية في المنطقة. وفقاً لتحليلاتهم، ظهر النمط الأول نتيجة إجراءات وأفعال زعماء أفراد يتميزون بقوة استثنائية مثل مصطفى كمال في تركيا، ورضا خان في إيران، وعبدالعزیز بن سعود في شبه الجزيرة العربية. أما النمط الثاني، والذي عالجه بحنكة جورج أنطونيوس في كتاب «الصحوة العربية» فقد فهمه المحللون على أنه نتاج حركة متنامية فكرية معادية للاستعمار اضطلعت بها الشرائح المتوسطة والعليا من الطبقة الوسطى. وفي كلتا الحالتين، ذهب المتخصصون إلى أن الولايات المتحدة كانت قد ظلت منذ وقت طويل تدعم ما اعتبروه حركات قومية شرق أوسطية حميدة أملت في أن تحقق مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية في المنطقة.

في الخمسينيات، حطّم ظهور زعيمين قوميين علمانيين - محمد مصدق في إيران وجمال عبدالناصر في مصر - الاعتقاد بأن القومية كانت قوة حميدة وأدى إلى خلق سياسات أمريكية تدخلية هدفت إلى الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في مواجهة ما أسمى القوميين «الراديكاليين». ومثل المخاوف التي كان قد عبّر عنها حول الإسلام «الشمولي»، فقد عكس محللو الشبكة قلقهم ومخاوفهم من

الروابط بين الحركات القومية العلمانية، وزعمائها، وبين الجماهير فى أنحاء المنطقة. بعد ذلك وفى نهاية الخمسينيات وبدايات الستينيات، وأدت تلك التفسيرات النقدية حركة ارتدادية، حيث بدأ المتخصصون فى إعادة تخيل القومية العلمانية شرق / الأوسطية وعلاقتها بالولايات المتحدة من منطلقات أكثر برجماتية على الرغم من استمرار التناقض والتردد العميق حول العلاقة بين الزعماء الأقوياء والجماهير.

«صحوة الروح القومية»

كان المراقبون فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى يدركون بوضوح الرغبات القومية المتنامية الآخذة فى الانتشار فى أنحاء المنطقة، مع نزوع من قبل المراقبين لتفسير تلك الرغبات على أنها جزء من المشاعر المعادية للاستعمار التى انتشرت فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعامة والتى اعتقدوا أنها استهلكت بقدر إعلان وودرو ويلسون عن حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها. لم يطور أعضاء تنظيم «Inquiry»، ولجنة كينج/ كراين تفسيرات شاملة للقومية فى الشرق الأوسط بذاته، بيد أنه، فقد ظهر فى الفترة بين أواسط العشرينيات وأواسط الأربعينيات نمطان متميزان لفهم القومية فى المنطقة، أقر كل منهما بأهمية المشاعر المعادية للاستعمار لكنهما ركزا على مصادر الحركات القومية وتبعاتها المحتملة. كانت بؤرة تركيز النمط الأول هى الزعماء الأفراد حيث كان الاعتقاد هو أن هؤلاء الزعماء هم السبب فى وجود تلك الحركات، سواء كانت علمانية أو طائفية فى الدول التى يتزعمها كل منهم. اتبعوا هذا الأسلوب لتفسير ظهور تركيا المستقلة بقيادة مصطفى كمال، وصعود رضا خان فى فارس، وتوحيد شبه الجزيرة العربية بقيادة عبدالعزيز بن سعود. أما النموذج الآخر فقد ركز على دعوة الوحدة العربية مؤكداً على الجذور الفكرية المعادية للاستعمار والتى زُعم أنها ترسخت فى سوريا ولبنان فى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. وجد هذا النموذج أقوى تعبير عنه فى

كتاب جورج أنطونيوس «الصحة العربية» والذي نُشر لأول مرة عام ١٩٣٨ ولقى ترحيباً عارماً، ثم اكتسب مزيداً من الاهتمام في أواسط الأربعينيات فيما كان المحللون يقومون بتقييم احتمالات قيام «الوحدة العربية».

ظهر أول إدراك مستدام لصناع السياسة والمحللين الأمريكيين بالتغيرات القومية في الشرق الأوسط، مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وإن كان تنظيم «Inquiry» ولجنة كينج/ كراين واجها القضية تكراراً بأسلوب كثيراً ما كان يعوزه الوضوح والصراحة. بيد أنه بدا وأن كلا من تلك المجموعتين لم تدرس بجدية فكرة احتمال تولد القومية شرق الأوسطية من داخل المنطقة نفسها. اعترف بعض المستشارين من أمثال جورج لويس بير، أثناء المحاولات لتقرير ما ينبغي فعله بممتلكات الإمبراطورية العثمانية السابقة، اعترفوا بظهور حركات قومية معادية للاستعمار في الشرق الأوسط وذكروا أن العرب كان لديهم قدر من الحس الغامض بوجود هوية مشتركة. بيد أن أعضاء تنظيم «Inquiry»، وكما أوضح المؤرخ لورانس جلفاند، اعتقدوا أن تلك المشاعر المشتركة يمكن إثباتها بسهولة من خلال الهويات والارتباطات القبلية والعشائرية المحلية. أما الاستثناءان الوحيدان فكانا هما الوجود اليهودي في فلسطين الذي كان يُفهم بوضوح ويقدم بصفته حركة قومية قوية موحدة ذات أصول أوروبية، ومصر التي اعتقد كثير من المحللين فيما بين الحربين، أن لها تاريخاً أطول في الدعوة إلى هوية مستقلة وتعزيزها. علاوة على ذلك، إذا اعتبرنا ورقة بير البحثية لعام ١٩١٨ بعنوان: «مستقبل بلاد ما بين النهرين» ممثلة للأراء الأعم عن الموضوع، لرأينا أن الرأي السائد كان هو أن فكرة القومية العربية وقيام دولة عربية مستقلة كانت سابقة لأوانها وغير ناضجة. ذهب بير إلى أنه على الرغم من أن العرب «ينتمون إلى سلالة تتمتع بالفحولة والقدرة، فإنهم مازالوا على درجة من الأمية السياسية لا تسمح لهم بالاضطلاع بمثل ذلك المشروع الهائل». وحقاً، فقد كانت مثل تلك المشاعر التي عبر عنها بير هي التي أدت بعصبة الأمم إلى تفعيل نظام الانتداب في الشرق الأوسط.

عكست أنشطة وأساليب لجنة كينج / كراين التي أرسلت لتقييم المشاعر العامة حول تفعيل نظام الانتداب، عكست عدم استعداد مماثل لأخذ الأشكال المحلية من القومية في الشرق الأوسط على محمل الجد، كان هدف اللجنة هو «عقد لقاءات مع الأفراد والوفود التي ينبغي أن تمثل المجموعات الفاعلة بين مختلف السكان، ومن ثم، الحصول، بقدر المستطاع على آراء الشعب بأكمله ورغباته». وبهذا الهدف، جاب كينج وكراين أنحاء المنطقة لستة أسابيع في صيف ١٩١٩، وتلقيا التماسات، واستمعا إلى مختلف المجموعات وهي تعبر عن رغبتها في تلافى إعلانها منطقة تحت الانتداب الفرنسي أو البريطاني. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجزء الرئيسي من تقرير اللجنة النهائي نادرا ما أتى على ذكر المشاعر القومية، وناقشها على أساس أنها رد فعل على قوى أخرى، من ثم، رأى القومية العربية الوليدة كانت رد فعل على الحكم التركي وأن القومية الفلسطينية البازغة كانت نتيجة للتواجد اليهودي المنتامي.

كان الجزء الوحيد الذي تعاطى فيه تقرير كينج وكراين بشكل مطول مع القومية هو «الملحق السري» للتقرير، لكن حتى ذلك النقاش كان ينزع إلى عكس فكرة محدودة عن القومية شرق الأوسطية، حيث ظهرت النقاشات عن القومية فقط في سياق صلتها بقضايا أخرى، من ثم، بدأت عرضية أو هامشية، على الرغم من أنها كانت كاشفة. مثلا، حدد كينج وكراين عوامل كثيرة اعتقدا أنها سبب رغبة كثيرين في وجود انتداب أمريكي (بالتقابل مع الانتداب البريطاني أو الفرنسي). ذكرا أن العامل الأول أي «الثقة في أن الرئيس ويلسون هو المسئول عن حرية سوريا» يشير إلى اعتقاد الأهالي بأن القوى الخارجية فقط هي التي باستطاعتها تحقيق استقلال الشرق الأوسط وحمايته. طرَحَ العامل الثاني القومية شرق الأوسطية في سوريا على أنها نتاج الوجود التبشيري الأمريكي، حيث رأى كينج وكراين أن ثمة «موافقة مُرحبة بتوسيع مدى التعليم الأمريكي في البلد. فلم تنجز إنجلترا سوى القليل على

المستوى التعليمى فى سوريا. وفيما أن فرنسا أنجزت الكثير فى هذا الصدد فإنها تسعى إلى اجتثاث المشاعر القومية لدى الأهالى وتحويلهم إلى فرنسيين. يُنظر للتدريب الأمريكى، وللأدب والحضارة الأنجلوساكسونية على أنهما أسمى أخلاقياً من الأدب والحضارة الفرنسية».

لم يتعاط كينج وكرابن مع القضية بأسلوب مباشر سوى فى الجزء الأخير من الملحق والمعنون «القومية السورية، الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية» من خلال عرضهما لتقييمهما الخاص للخيارات القومية المتنوعة التى كان بإمكانهما أن يريها فى المنطقة، هذا على الرغم من أن حتى هذا التحليل لم يقدم سوى حس قليل بالقوى التى ظهرت فى ظلها القومية أو التى من خلالها يمكنها أن تتطور كحركة. ذكرا أن معظم الالتماسات التى تلقاها، على الأقل فى سوريا، كانت «ذات توجه قومى، أى أنها دعت إلى قيام سوريا موحدة فى ظل دستور ديموقراطى لا يميز بين الأفراد على أساس الدين». اعتقد عضوا اللجنة أن غالبية المسلمين كانوا يدعمون مثل هذه الأجندة، فيما رأيا أن المسيحيين بدوا أكثر تشككا فى القومية السورية «الجديدة الهزيلة». وبنظرة أعم على المنطقة، وجد كينج وكرابن أنه من «الصعب تخيل» كيف يمكن لدولة عربية لا مركزية موحدة لا تملك سوى بنية اتصالات بائسة «أن تمثل خطراً على العالم أكثر من تركيا التى هى جزء منها». اعتقدا أن أى تخيل أوسع للوحدة العربية، خاصة الوحدة التى قد تضم شمال إفريقيا هو «مجرد حلم»؛ وأن «الوحدة الإسلامية» تبدو حتى أقل احتمالاً؛ علاوة على أنه حتى إذا حققت تلك الحركات بعض النجاح فليس ثمة داع للقلق وأكدا أنه «بإمكان الحضارة الغربية، إن هى امتلكت من الحكمة ما يجعلها تتلافى مزيداً من التدمير الذاتى واسع النطاق، أن تتحكم بسهولة فى العالم الإسلامى، وليس من الضرورى لأولئك الذين يجهدون أنفسهم لإنشاء عصابة الأمم أن يفكروا فى الإمكانية النقيضة».

وعلى حين أن كلا من تنظيم Inquiry ولجنة كينج / كراين تخيلا المشاعر القومية والسياسة الجماهيرية بصفتها نتاج عوامل خارجية، إلا أنه، ويمتصف عشرينيات القرن العشرين بدأت في الظهور في أوساط المحللين تفسيرات ناجمة عن دراسة أشكال القومية شرق الأوسطية المختلفة كظاهرة مستقلة. ركز أحد تلك التفسيرات الجديدة على دور الأفراد الكاريزميين الذين يمكن أن تتمحور حولهم تلك الحركات القومية، وبشكل جزئي، كان إلغاء الخلافة التركية أول ما تسبب في نقل بؤرة التركيز هذه. كانت الخلافة، تاريخياً، قد عملت كقيادة للمسلمين مسنولة عن الدفاع عن مصالح الأمة. وعلى مدى قرون طويلة أصبح لقب الخليفة رمزياً فيما انتقلت السلطة إلى القادة المحليين في أنحاء الخلافة، وظل ثمة تنافس، ومنذ السنوات الأخيرة من القرن السابع، بين من يزعمون أحقيتهم باللقب، على الفوز به. بيد أن إلغاء تركيا لنظام الخلافة، ومعه تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية الذي اكتمل مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتطبيق عصبة الأمم لنظام الانتخاب، أدى إلى القضاء على تلك المؤسسة الرسمية التي وحدت كثيراً من أجزاء المنطقة. علاوة على ذلك مثلت نهاية الخلافة، وإعلان الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال، من وجهة نظر بعض الأفراد الذين بالإمكان تسميتهم متخصصين في شئون الشرق الأوسط آنذاك، أول إمكانية حقيقية لظهور أنظمة علمانية بالمنطقة. من ثم، حوّل المتخصصون في المنطقة اهتمامهم إلى تحديد هؤلاء القادة المحليين الذين بإمكانهم ترسيخ سلطتهم والبدء في إقامة كيانات سياسية يمكنها أن تعمل في العالم الحديث الدولي الذي يهيمن عليه نظام الدول القومية العلمانية.

ناقشنا في الفصل السابق ردود أفعال المتخصصين على كمال أتاتورك وإصلاحاته، من ثم، ستكون بؤرة تركيزنا هنا هي آراء المحللين في نظامين آخرين: نظام رضا خان في فارس (سُميت إيران في أواسط ثلاثينيات القرن العشرين) ونظام ابن سعود في شبه الجزيرة العربية. صعد نجم رضا خان في فارس أثناء

الحرب العالمية الأولى وتمكن من الهيمنة من خلال كتيبة القوقاز التي كانت عبارة عن وحدة عسكرية ذات قيادة روسية في شمالي فارس.

ومع انسحاب القوات الروسية من فارس في أعقاب الثورة البلشفية، قامت القوات البريطانية باحتلال البلد بأكمله. وفي عام ١٩٢٠ أعادت تنظيم تلك الكتيبة تحت قيادة بريطانية ونصبت رضا خان قائدا لها والذي راكم تدريجيا مزيدا من السلطة في يديه إلى أن أعلن، في عام ١٩٢٦، نفسه شاهاً، ومؤسساً لأسرة بهلوي. وعلى الرغم من أنه كان حاكما مستتبدا شبه أمي، إلا أنه بدأ سلسلة من الإصلاحات لإقامة دولة حديثة علمانية مستقلة عن التحكم الأجنبي، دولة على غرار تركيا أتاتورك. ومن منتصف العشرينيات وحتى نهاية الثلاثينيات، فعّل رضا شاه سلسلة من السياسات تهدف إلى الحد من تأثير الإسلام وتعزيز الولاء للدولة. وهكذا، وبين أشياء أخرى، حظر ارتداء الزى «الإسلامي» أو أثبطه لصالح الأزياء الأوروبية، وحل القانون المدني الفرنسي والقانون الجزائي الإيطالي محل الشريعة الإسلامية، واستُخدمت ألفاظ فارسية بدل ألفاظ عربية وتركية كثيرة، واستبدل أيضا أسماء الأماكن، كما منح النساء اللاتي قال إنهن «سيصبحن أمهات الأمة» حقوقا قانونية وتعليمية كثيرة. علاوة على ذلك، عمل رضا شاه من بداية العشرينيات صعودا، على الحد من النفوذ الأجنبي في فارس من خلال إعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية، وإلغاء البعثات الاقتصادية الأجنبية، وزيادة المنتج الصناعي المحلي.

وعلى الرغم من أن التعليقات على إصلاحات رضا شاه لم تكن بغزارة التعليقات على إصلاحات كمال أتاتورك، لكنها بعامة، قدمت على أنه يقود بلاده من التخلف إلى الحداثة. وتمثل أعمال بروس هوير، المتخصص في الشأن الفارسي بجامعة هارفارد نموذجا جيدا في هذا الصدد. ذهب هوير في مقال له بدورية فورين أفيرز عام ١٩٣٥ بعنوان: «الانبعاث الفارسي» إلى أن «مولد الفرس من جديد» كان جد

لافت بسبب «فجأة حدوثه، والسرعة التي بها عكست عملية الانحطاط البطيء»، ورأى أن الفضل الأكبر في هذا التغيير يرجع إلى رضا شاه الذي «أدرك أن الاستقلال، بمجرد تحقيقه لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا قامت فارس بترتيب شئونها الداخلية من خلاله تبني الأساليب الغربية.. إن برنامج التنظيم الذي اتبعه أدى بدون شك إلى إعادة إحياء فارس». ثم مضى هوبر يُعَدِّد إصلاحات رضا شاه السياسية والقانونية والاقتصادية مبيِّناً أن «أكثر تغيير لافت بينها هو التغيير الذي حدث في روح البلد ومزاجها العام. لم يعد الإسلام منذ وقتئذ هو القوة الرابطة التي تضمن الوحدة القومية. تطلبت يقظة الروح القومية التحرر من سلطانه الموروث من الأزمان الغابرة، رَحَّل الشاه في جميع أنحاء البلاد مبشراً بحب الوطن والوطنية». انتهى هوبر إلى أن «نموذج الإصلاح الذي يضطلع به عظماء الرجال» مثل ذلك الذي تحقق على يد كمال في تركيا ورضا شاه، في فارس هو لصالح البلدين والمنطقة جمعاء.

بيد أنه، فلم تكن جميع النقاشات التي دارت حول رضا شاه إيجابية. فقد كشف خلاف بين إيران والولايات المتحدة في عام ١٩٣٦ عن هذا الجانب. تركز السياق العريض للنزاع على المحاولات الواسعة التي اضطلعت بها إيران لإعادة التفاوض على علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة فيما سعى رضا شاه لتقليص حجم اعتماده على السلع الصناعية المستوردة وإقامة صناعات إيرانية، وفيما كانت تلك العملية تكاد تصل إلى نهايتها في عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ قامت بعض الصحف في الولايات المتحدة بنشر تغطيات موجزة عن العلاقات الأمريكية/ الإيرانية، تضمن بعضها تعليقات أثارت استياء رضا شاه مثل ذكر أحدها أنه لم يكن لأسرة بهلوي جذور تاريخية عميقة وأن رضا بهلوي كان يعمل «صبي إسطنبول» في وقت ما. طالب الشاه وممثلون من الحكومة الأمريكية معاقبة تلك الإصدارات التي أهانتته أو على الأقل إجبارها على نشر تصريحات بعدم صحة تلك الإهانات

وفعلت وزارة الخارجية تلك مع حالة واحدة، لكن ذلك الإجراء لم يُرض الشاه وقام بسحب ممثليه فى الولايات المتحدة. قامت وزارة الخارجية الأمريكية، وقد أُحْبِطت بالصراع المستطال، بإرسال عدة إشارات ذكرت فيها الفروق بين كيفية معالجة الوضع من قبل حكم أوتوقراطى كذلك الذى يمثله رضا شاه، ومعالجته من قبل حكومة الولايات المتحدة قائدة الديمقراطية فى العالم. بيد أنه، وفى غضون ذلك، حاول مسئولو الولايات المتحدة استرضاء رضا شاه بتأكيدهم على إعجابهم ببرنامجه الإصلاحى الجذرى ودعمهم له.

كان ابن سعود هو القائد الآخر الذى اعتبره المتخصصون شخصية مركزية فى تيار القومية المتصاعد بالشرق الأوسط فيما بين أواسط العشرينيات وأواسط الأربعينيات. فى نهاية القرن الثامن عشر، تحالف آل سعود مع محمد بن عبدالوهاب الزعيم الدينى لفتح مكة، لكن القوات المصرية هزمتهم نيابة عن الحكومة العثمانية. فى بداية القرن العشرين، أتى ابن سعود بأسرته من منقاهم بالكويت، وقام بشن عدد من الغزوات بمساعدة «الإخوان» الوهابيين حيث تمكنوا من إخضاع معظم أجزاء شبه الجزيرة بمنتصف العشرينيات. كان الوهابيون طائفة دينية سلفية متشددة يؤمنون بأن الشريعة والسنة ينبغى أن تحكم سلوك الأفراد والدولة. بحلول عام ١٩٢٦، كان ابن سعود قد سيطر على معظم أنحاء البلاد، ثم أعلن قيام المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢.

فى مقال له عام ١٩٢٤ بدورية فورين أفيرز، قام الأكاديمى هانس كون، الذى اكتسب صيته بشكل أساسى من عمله على التيارات القومية، بتقييم إنجازات ابن سعود والتحديات التى كانت مازالت تواجهه. رأى أن ابن سعود هو من سيُكتب له النصر فى النهاية فى صراع على السيطرة بدور بين عدة شخصيات، وأوضح أنه «الزعيم ورجل الدولة الحقيقى فى شبه الجزيرة العربية»، وأكد أن سيطرة ابن سعود هى «محاولة لتحسين الوضع الاقتصادى والثقافى للبدو والرحل وإقامة حكم

مستقر، وهيكلي حكومي دائم». أضاف أن عملية فرض التحكم وإقامة مؤسسات الدولة كانت تعنى أن «رؤية جديدة قد فُتحت أمام بصيرة ابن سعود. وأنه من خلال شخصيته القومية وفهمه لتيارات التاريخ المعاصر الجديد، فقد ولدت بلاد عرب جديدة»: وأنه على الرغم من أن ابن سعود كان قد استخدم القوات الوهابية لإقامة دولة قومية جديدة، فإن التحدي المتمثل أمامه الآن هو «تحويل الحماس الديني لاتباعه إلى نشاط اجتماعي حديث. حيث إنه ينبغي على الجزيرة العربية أن تنظم نفسها وأيضا أن تدخل عالم الحضارة المعقدة التي بدأت في غرب أوربا منذ حوالي مائتي عام. والتي هي في طريقها الآن، ومنذ الحرب العالمية، لأن تصبح عالمية شاملة». بإيجاز، رأى كون أن ابن سعود كان في طريقه لجعل المذهب الوهابي «مرناً، قابلاً للتكيف مع الأوضاع الحديثة» من خلال شخصيته القوية، وعن طريق التقدم التكنولوجي وإيجاده فرصا اقتصادية حيث إن ابن سعود قد قطع شوطا في الطريق لأن يصبح «السيد بدون منازع الذي يتحكم في مملكة شبه الجزيرة الموحدة، ذات التنظيم القوي، والتي تخوض عملية تحديثية بحرص وثبات».

لم يكن كون هو المتخصص الوحيد الذي كتب يشيد بإنجازات ابن سعود القائمة والمستقبلية في السعودية، فقد تغنى آخرون بمدىحه حتى وإن لم يتجاوز ذلك صفحات دورية فورين أفيرز، نشر جويل كارمايكل الذي كان متخصصا بشكل رئيسي في الإسلام والاتحاد السوفييتي، مقالا في يوليو ١٩٤٢ بعنوان: «أمير العرب» وصف فيه ابن سعود بأنه في سبيله لأن يصبح عملاقا، شابا مختالا طاقته الجسدية لا تنفذ، وإرادته للسيطرة لا تتزعزع، وتصميمه على استعادة بريق عائلته القديم والتحكم في مقاليد أمور بلاده جازم راسخ». رأى أن ابن سعود كشخص ناضج «عملاق خالص النسب» بكل ما في الكلمة من معنى، «مزيج من القسوة التي لا هواده فيها، والسخاء النزواتي مما جعل منه معبودا للمحيطين به» وأنه «بإحكامه سيطرته على القبائل العربية فقد أتى بتغيير نوعي في شئون بلاد العرب،

وعلى الرغم من تأسسه الظاهري فإن حركة الإحياء الديني التي اضطلع بها كانت بداية لحركة عربية أيضا». ثم أضاف قائلا: إنه في تلك المنطقة التي ينبغى لأية «قوة عالمية أن تهتم بالروح القومية المتفجرة فيها» فمن المهم لها أن تعرف أنه «في المساحات الشاسعة من العالم المتحدث بالعربية الذي يقع في صحراء مترامية الأطراف، فإن عبدالعزيز بن سعود، وبالرغم من موقع بلاده القصي، يلوح في الأفق عملاقا ضخما قويا».

تشير تلك التفسيرات الخاصة بابن سعود ومصطفى كمال، ورضا شاه إلى نقطتين أساسيتين تتجاوزان ما تخبرنا به النصوص تبينان أساليب فهم المتخصصين للتيارات القومية شرق الأوسطية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. تتعلق الأولى بالتوتر الواضح بين السياسات المقدسة والعلمانية في الشرق الأوسط ومشاعر القلق التي كانت مازالت قائمة تجاه الإسلام. أضمر كون أن القومية والدين قوتان متنافرتان، حيث رأى أن تحقق القومية الحديثة في الشرق الأوسط - الذي اعتقد أنه هدف يحوز الإعجاب - كان يقتضى من شعوب المنطقة تجاوز الدين، من ثم، فقد حاول أن يوضح أن الدين كان مجرد وسيلة استخدمها ابن سعود ليصعد إلى السلطة: «ابن سعود مسلم ورجل لكنه أبعد ما يكون عن ضيق الأفق والتعصب، ولم تكن وحدة الأمة الإسلامية أبداً فكرة مهيمنة عليه، ظل منذ البداية قومياً عربياً متحمساً، وإبرشاده، فإن الوهابية في سبيلها لأن تصبح مرنة متكيفة مع الأوضاع الحديثة. إن ابن سعود يعلم الوهابيين الاعتدال والتسامح تجاه غير الوهابيين وغير المسلمين معا».

وهذا القول يضمم بأن الوهابية والإسلام بعامة سينالهما الضعف في نهاية المطاف. بعد حوالي ما يربو على خمسة عشر عاماً، نص كون بصراحة على ما كان قد أضمره في أواسط الثلاثينيات، إذ قال وهو يتحدث في مؤتمر عام ١٩٥٢: «إن القومية هي بشكل أساسى حركة علمانية ولا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع مُعلم».

من اللافت أن كون عدل عن الإشارة في عام ١٩٥٢، إلى السعودية كبلد حديث، فقد اختص بتلك الصفة إسرائيل وتركيا حصريا من بين دول الشرق الأوسط جميعها. ثانيا، من خلال التركيز على ابن سعود بصفته نقطة ارتكاز القومية السعودية، أسهم كون وآخرون في توجه بازغ لإلقاء الضوء على أفراد بعينهم كوسيلة لفهم قوى ثقافية وسياسية واجتماعية محددة في الشرق الأوسط. رأى المراقبون القادة الأفراد من أمثال مفتى القدس، ومصطفى كمال، ورضا شاه، وابن سعود، يمارسون تحكما غير مكبوح في شئون الشرق الأوسط ويلهمون أتباعهم لتحقيق إنجازات هائلة، طيبة كانت أم خبيثة. من ثم، سنجد أن النزعة إلى التركيز على العلاقة بين الأفراد الكاريزميين وقدرتهم على الارتباط بالجماهير ستكتسب مزيدا من القوة في الخمسينيات والستينيات. بل يمكن القول إنها مازالت فاعلة، بأساليب عديدة، حتى يومنا هذا.

في نفس الوقت الذي كان فيه بعض الخبراء يركزون على دور الزعماء الأفراد في بناء الحركات القومية في بلدان بعينها، بدأ آخرون في تفسير القومية شرق الأوسطية بصفقتها نزوعا أوسع نطاقا باتجاه «الوحدة العربية». وبدلا من النظر إلى الزعماء بصفقتهم مفجري تلك الحركات ومصدرها، رأى هؤلاء المحللون هذا التصور في سياق أطر نظريات عن القومية الإقليمية سادت الدوائر الفكرية ودعمها استياء جماهيري من الحكم الأجنبي وحس بهوية ثقافية مشتركة. لم يتوافق المحللون جميعهم عما إن كان النزوع إلى الوحدة العربية أمرا طيبا أم خبيثا، أو على إمكانات نجاحه، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التفسير استند إلى فهم ضبابي للقومية شرق الأوسطية والذي كان قد تجلى في عمل تنظيم «Inquiry» ولجنة كينج /كراين.

كان الأكاديمي والأركيولوجي دايفيد هوجارث من بين أوائل من عبروا عن هذا النهج الإقليمي في فهم القومية شرق الأوسطية. رأى هوجارث أن اللغة، لا الأرض

أو الدين، هي التي تشكل الجزء الأساسي من الهوية العربية: «تعى جميع المجتمعات الناطقة بالعربية، بغض النظر عن أعرافهم، بأسلوب أو آخر، أنهم يشكلون جزءاً عضويًا من العالم العربي»، وقال إنه بالإمكان تقسيم تلك الجماعة العربية العريضة إلى مكوناتها «الآسيوية والإفريقية» مع وجود حس بالانتماء بين الآسيويين أعمق من حس المكوّن الإفريقي. ذهب هوجارث إلى أن سوريا هي قلب الجماعة العربية، حيث إنه كان هناك «أن وُلدت فكرة القومية العربية لأول مرة في ذاكرة أحد الأجيال الحية وبشكل رئيسي من خلال تأثير المهاجرين العائدين، وفُرضت من خلال السوريين الذين حافظوا على فكرة الوطن الذين كانوا قد التحقوا بالمدارس الغربية التي أنشأتها أمريكا، وغيرها من الشعوب اللاتينية في المشرق أو تأثروا بها. كان كل هؤلاء السوريين قد تشبعوا بالأفكار عن حق تقرير المصير واستوعبوا حتى قبل أن يعبر عنها الرئيس ويلسون ويجعلها متداولة». وأضاف «وَجَدَت الحركة الجديدة التي تنادى بأن بلاد العرب للعرب متعاطفين من جميع النحل والطوائف. وعلى الرغم من أن تلك الدعوة قد ألهمها، إلى حد ما المسلمون ودعموها، حيث إنهم قد ساعهم أقول ذلك العرق الذي قاد العقيدة واستخدم لغتها المقدسة، إلا أن الحركة لم تكن في بدايتها إسلامية في جوهرها، ومازالت كذلك حتى الآن، كما أنها ليست دعوة إلى الوحدة الإسلامية». ثم قال إن تلك الحركة الفكرية «وجدت أصداء قوية بين الجماهير السورية والعربية حينما مضى الفرنسيون يمارسون سلطتهم بوحشية وهم يُفعلون الانتداب الذي فرضته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى».

وعلى الرغم من ذلك، لم يعتقد هوجارث، أنه بالإمكان إنجاز الوحدة العربية سياسياً على أرض الواقع حتى في نطاق بلد واحد كسوريا، لأن نجاحها يقتضى من شعب سوريا وشعوب الشرق الأوسط التقلب على هوياتهم المحلية وهو أمر رآه هوجارث مستحيلًا لأن «المدن والبلدات السورية ليس لديها سوى القليل من الحس

بالجماعة حتى بين بعضها، بدرجة أنه لو تمكنت إحداها من الحصول على الحكم الذاتي فلن تأبه بما يحدث للأخريات». أى أن التماهى على المستوى المحلى بالبلدة أو بالإقليم أو بالقبيلة كان أقوى من أن تتغلب عليها أية هوية قومية أو عربية على نطاق أوسع. اعترف هوجارث بأن الوضع بدأ مختلفا في شبه الجزيرة العربية حيث قام «شخص عربى استثنائى بتجنيد قوة مقاتلة قوية عازمة على توحيد المنطقة» لكنه أشار إلى أن تلك الإنجازات كانت مؤقتة وأن تلك «المقومات تُسهم فقط في إقامة إمبراطورية عربية لا في الحفاظ عليها» حيث إن «التعصب والحماس الوهابى لا يمكن الحفاظ عليهما على أرض الواقع». وأنه طبقا لما كانت عليه الأمور وقتئذ، فإن الإمبراطورية ذاتها كانت تعتمد «على شخصية وحيوية رجل واحد لا يحتمل لأحد يماثله أن يخلفه»، هذا علاوة على أن المذهب الوهابى «لم يكن له أية جاذبية خارج نطاق الجزيرة العربية ولا يمكن استخدامه أيديولوجيا للتوسع يوما تغيير الطبيعة الأساسية للهوية العربية الأوسع. من ثم، فعلى حين أنه يمكن للمرء تتبع هنا وهناك، والآن ثم مرة أخرى، بعض الدلالات على السياسة والفعل المشترك، إلا أنه ليس ثمة إشارة تدل على أن المسلمين الآن، أو في المستقبل، سيوحدون قواهم في جهد مشترك لاستعادة هيمنتهم كما هيمن الخلفاء الأوائل، أو أنهم يستطيعون ذلك».

وعلى حين أن هوجارث رأى أن مصادر الفشل المحتمل للوحدة العربية هي بالتحديد السطرة الغالبة للهويات المحلية، فقد عبر جورج أنطونيوس عن تفسير أكثر تفاؤلا وتقبلا على نطاق واسع لصعود القومية العربية بصفتها مزيجاً من الأفكار النخبوية والسياسية الجماهيرية التى يمكنها أن تنجح إذا سمحت لها القوى العظمى بذلك. صدر كتاب «الصحوه العربية: قصة الحركة القومية العربية» عام ١٩٣٨، وأعيد طبعه ثلاث مرات في عامه الأول، ثم أعيد إصداره مرة أخرى عام ١٩٤٦، ومنذ آنذاك صدرت طبعات عديدة منه. كان مسئولو وزارة الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية المهتمون بشئون الشرق الأوسط على معرفة جيدة بالكتاب مثلما كان زملاؤهم فى أوروبا، لدرجة أن وزارة الخارجية البريطانية أمرت جميع قناصلها فى الشرق الأوسط بقراءته. علق هالفورد هوسكينز، المدير السابق لمعهد الشرق الأوسط، والمتخصص فى الشرق الأدنى بمكتبة الكونجرس، على الكتاب فى أحد أعماله عام ١٩٥٤ واصفا إياه بأنه «فريد من نوعه»، وكذلك قال عنه ويليام بوك الأكاديمى الشاب والذي أصبح من صناع السياسة فيما بعد إنه «من أفضل الكتب عن الفترة القومية». استند هوسكينز وبوك وغيرهما من المعلقين على شئون الشرق الأوسط بدرجة كبيرة على تفسير أنطونيوس لصعود القومية العربية فى تحليلاتهم للمنطقة فى السنوات التى أعقبت الحرب، ومن ثم، فقد لعب كتاب «الصحة العربية» دورا حاسما فى تقرير الحدود الأساسية التى فى إطارها تخيل الأمريكيون القومية العربية فى العقود المبكرة التالية للحرب العالمية الثانية.

فى كتابه «الصحة العربية» استند جورج أنطونيوس إلى خبرته الشخصية، حيث أنه كان قد عاش وعمل بالشرق الأوسط. وُلد أنطونيوس عام ١٨٩١ من أصول لبنانية وسبب بمدينة الإسكندرية حيث التحق بالمدرسة الإنجليزية هناك قبل أن يتوجه للدراسة بكينجز كوليذج فى كامبريدج. عمل أنطونيوس مع البريطانيين فى إدارة سلطة الانتداب التى أقامتها عصبة الأمم على فلسطين من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٠ قبل أن ينضم إلى «معهد شئون العالم المعاصر» الذى أنشأه تشارلس كراين بنيويورك سیتی. نشر جورج أنطونيوس كتابه الوحيد «الصحة العربية» حينما كان زميلا بالمعهد وأهداه إلى راعيه كراين ثم توفى بعد ذلك بأربعة أعوام عن عمر ناهز الحادية والخمسين.

لا يوجد سوى قليل من السجلات التى تكشف عن سبب اكتساب كتاب أنطونيوس كل هؤلاء الأتباع فى أوساط المسئولين، ورجال الأعمال والصحفيين، والجيل الجديد من المتخصصين الأمريكيين فى شئون الشرق الأوسط بعد الحرب،

بيد أنه من الممكن تقديم بعض التفسيرات التكهنية. لا بد وأن أحد هذه الأسباب كان هو المكانة الرفيعة التي أضفاها أنطونيوس على التجارب الأمريكية التبشيرية والتعليمية في القرن التاسع عشر، وجزمه الواضح بالسمو الأيديولوجي الفكرى غرب الأوربي والأمريكى. رأى أنطونيوس أن القومية العربية ما كان لها أن تتطور بأية درجة ذات الأهمية لو أن المبشرين من غرب أوروبا، والأمريكيين بصفة خاصة لم يستوردوا إلى المنطقة الأفكار الغربية. اعتقد أنطونيوس أن الدروس التي علمها المبشرون الأمريكيون المتحدثون بالعربية ونظراؤهم الفرنسيون، بالإضافة إلى بعض التغييرات الأساسية اللوجستية والتكنولوجية التي ساعدوا على التزود بها، كان لها الأثر الأعظم فيما أسماه «الفورة الفكرية» التي رأى أن القومية العربية قد انبثقت عنها. زعم أنطونيوس أن ما تعلمه العرب عن مثل الثورتين الأمريكية والفرنسية، وعن تطور الدول القومية الحديثة، غرست البذور الأيديولوجية التي نبتت منها الحركات القومية بالمنطقة فيما بعد. علاوة على ذلك، فقد ظهرت المدارس التبشيرية بعد مرور سنوات قليلة من سلسلة الإصلاحات التي اضطلع بها محمد على فى مصر وسوريا والتي أدت إلى إقامة مدارس حكومية قامت بتعليم بضع مئات من التلاميذ، على الأقل، كل عام. أدت تلك الإصلاحات ومعها إدخال ماكينات الطباعة باللغة العربية، والتي كانت حصرا على القاهرة والأستانة قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أدت إلى توسيع فرص التعليم وسمحت بنقل أفكار الحركة القومية البازغة إلى الجماهير.

أما السبب المحتمل الثانى لتقبل «الصحوه العربية» بترحيب، فهو تركيز أنطونيوس على اللغة، لا الإسلام، بصفته القوة الأكثر فاعلية للوحدة فى المنطقة. ذهب أنطونيوس إلى أن وجود المدارس الحكومية، وماكينات الطباعة، والمدارس الأمريكية التبشيرية كلها معا أسهم فى مولد اللغة العربية ذاتها من جديد، والتي رأى أنها كانت قد «تردت» وتدهورت لمدة تقرب من أربعة قرون أثناء الحكم

العثماني للمنطقة. قال إنه في العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين قام الطلبة من خريجي المدارس التبشيرية بتكوين جمعيات أدبية اعتمدت على اللغة العربية وسيلة يستطيع بها العرب والمسلمون الآخرون استعادة - مجازياً وحرفياً - مجدهم القديم. اعتقد أنطونيوس أن عملية الميلاد اللغوي الجديد اكتسبت زخماً في أعقاب ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، واستمرت في التنامي حتى الحرب العالمية الأولى. وهكذا، فعلى الرغم من أن أنطونيوس حدد الإثنية والتقاليد الثقافية والاجتماعية المشتركة، مثل الدين، بصفتها من المكونات المهمة للقومية العربية، فقد أبرز اللغة بصفتها مركز حشد المعارضة للحكم العثماني، والملمع المهيمن للقومية العربية الوليدة. من ثم، تحدى أنطونيوس جوهرياً فكرة أن الإسلام هو القوة المهيمنة في الشرق الأوسط ومعها فكرة أن القومية العربية كانت في الواقع مجرد ستار تختفي وراءه القومية الدينية. خاطب مثل هذا التأويل، ومعه التركيز على الإسهامات التبشيرية الأمريكية، مباشرة حس الأمريكيين بمهمتهم المقدسة والديوية في المنطقة.

وأخيراً، تحدى أنطونيوس بطرحه قضية القومية العربية بصفتها حركة تدعمها الجماهير ويقودها رجال متعلمون أنكباء عقلايون لديهم أهداف محدودة، تحدى تنميطات العرب بصفتهم قتالين، غير عقلايين، ينساقون وراء عواطفهم تلك الصفات التي كان من المحتمل لمن يدعمون استقلال البلدان العربية أن يجدها مُنقّرة. طرح أنطونيوس العائلة الهاشمية بالحجاز (حسين وفيصل وعبدالله) بصفتهم القادة المختارين لحركة قومية عربية موحدة وقال إنهم يتعاطون مع صناعات السياسة البريطانيين كي يضمنوا استقلال دولة عربية واحدة موحدة بعد الحرب. وفي عرضه هذا، ظهرت الثورة العربية لعام ١٩١٦ وأنها نتاج تفجر المقاومة العربية التي دعمها البريطانيون ضد القمع التركي الذي دام زمناً طويلاً. أيضاً، تحدث عن فيصل بصفته الزعيم الذي جسّد القضية العربية، وقاد الأمة العربية طوال سنوات

الحرب، ولدى انتهاء الأعمال الحربية، وقف مستعداً ليبدأ زمناً جيداً في التاريخ العربي. بيّن أنطونيوس أنه حينما «تحقق الانتصار في الحرب، كانت الحركة القومية العربية، ولأول مرة في التاريخ، تواكب مصيرها.. كان زمن هزيمة الأتراك تحديداً هو زمن ميلاد الطموحات العربية، وتطابقت الحدود التي نادى بها بالضبط مع تلك التي حددها الشريف حسين على أنها الحدود الطبيعية للدولة العربية الموحدة المستقلة». من ثم، بدأ تأويل أنطونيوس لصعود تيار القومية العربية وأنه النقيض المباشر للعقيدة التي كانت سائدة بأن الإسلام دين شمولي.

مضى أنطونيوس يقول في أطروحته إن فشل الحركة كان مسئولية السلطات البريطانية والفرنسية، لا العرب، تدخل البريطانيون في مصير الأمة وأخروا تحقق طموحات العرب بأن تعهدوا بمنح أطراف متعددة أجزاء من نفس الأرض في مراسلات حسين / ماكماهون عام ١٩١٥، واتفاقية سايكس/بيكو عام ١٩١٦، ووعده بلفور عام ١٩١٧، رغم أن القوميين العرب كانوا قد تلقوا وعوداً بالاستقلال في وقت لاحق نظير قبولهم نظام الانتداب على كثير من أجزاء الشرق الأوسط، لكن الاستقلال الذي تلقوه كان جد مختلف عن ذلك الذي كانوا قد وعدوا به، إذ إن العرب كانوا قد سعوا، لعقود عدة، لإقامة دولة عربية موحدة، وبدلاً من ذلك تلقوا استقلالاً متأخراً لعدة دول عربية مشرذمة. زعم أنطونيوس أنه، ومن هذا المنطلق، يمكن فهم تزايد العنف في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، على الرغم من أنه يجب الاعتراف بأن تلك الأعمال كانت محاولاً مؤسفة من قبل العرب لجذب الانتباه إلى ما عانوه من «ظلم» و«عنف أخلاقي» طوال عقود عدة من التدخل الأوربي في المنطقة ومن تزايد الهجرات اليهودية إلى فلسطين. تحدث أنطونيوس بإقناع ضد تسويات ما بعد الحرب إذ ذكر أنه «ليس ثمة شك في أن التعاطي مع المسألة العربية بعد الحرب أدى مباشرة، وبأسلوب حتمي، إلى تفجيرات ما كان لها أن تحدث بدون تلك التسوية المزعومة. كان من الممكن تحاشي فقدان الآلاف

لحياتهم، وضياع ثروات تساوي الملايين، وتلافي معاناة معنوية هائلة، وأضرار لا تقدر أو تحصى».

وعلى الرغم من أن أنطونيوس كان كاتباً موهوباً ذا مهارات تحليلية ثاقبة، يظل كتابه «الصحوة العربية» خلافاً لأسباب عديدة. وجد القراء في الفترات اللاحقة التوازن الذي حاول الحفاظ عليه بين التحليل السياسي والرؤية السياسية التي دافع عنها مثيراً للقلق. كان سرده لأحداث قرن من التاريخ العربي، والربط بين تيمات وأحداث وشعوب بأسلوب جذاب، كان مثيراً لعميق الإعجاب. بيد أنه، وفي محاولة منه إقناع النخب وصناع السياسة البريطانيين والأمريكيين أن الحركة القومية العربية الموحدة كان «مقدراً» لها أن تنجح وأن سبب فشلها الوحيد هو تعويقها من جانب القوى الأجنبية، فقد عمد إلى المبالغة في مدى القمع العثماني، وفي قوة الحركة القومية العربية ووحدتها أيضاً. ذكر مثلاً أن حكم السلطان عبدالحميد في نهاية القرن التاسع عشر «كاد ألا يماثله حكم آخر في التاريخ من حيث الطغيان والفساد وسوء استخدام السلطة». وبالمثل أسمى أنطونيوس إعدام واحد وعشرين من المساجين السياسيين العرب في سوريا عام ١٩١٦، أسماه «هولوكوست» وهو اختيار للفظ كان يمكن الدفاع عنه لو أن الكتاب ظهر في منتصف الأربعينيات، لا في منتصف الثلاثينيات [إبان الهولوكوست النازي]. كما أنه، وباستثناء مصر التي استبعدها أنطونيوس، إلى حد كبير، من تحليلاته لاعتقاده أن لها تاريخاً قومياً أطول، لم يخطر له أبداً فكرة احتمال أن عدداً من المشاركين في حركات القومية العربية فعلوا ذلك للدفع بمصالحهم الضيقة أو الأنانية. مثلاً، رأى أنطونيوس أن الهاشميين كانوا مهتمين باستقلال العراق أو سوريا، تماماً كاهتمامهم باستقلال الحجاز. من ثم، وكما بين ويليام كليفلاند، اعتبر أنطونيوس تسويات ما بعد الحرب تهديداً لـ «استقلال» المنطقة و«وحدتها» معاً.

في قبولهم لتفسير أنطونيوس لـ «الصحوة العربية» فإن المتخصصين المعاصرين

له تجاهلوا عددا من القضايا حاول الأكاديميون اللاحقون معالجتها، ومن أهمها تركيز أنطونيوس على الجمعيات الأدبية اللبنانية والسورية وتأثيرها على أجيال القوميين التالية. أوضح ألبرت حوراني في معرض تعليقه على «الصحة العربية» عام ١٩٨١، أنه لم يكن سوى القليل من الروابط بين المجموعتين [السورية واللبنانية]، وأن كتاب «الصحة العربية»، بتجاهله بعامة أعراف البحث الأكاديمي مثل الهوامش والبيلوغرافيا، يضاعف من شعور القارئ بعدم الارتياح إذ إنه لا يمكن التأكد من كثير مما يزعمه أنطونيوس. هذا علاوة على أن روابطه الوثيقة بعدد من الشخصيات النشطة التي كتب عنها على الجانبين البريطاني والعربي وسهولة وصوله إليهم، أحبطت محاولات هؤلاء الذين كان يحتمل لهم تحدى تفسيراته لصعود الحركة القومية العربية. لكن، وبالرغم من تلك المشاكل العديدة، تقبل المتخصصون في الأربعينيات وبداية الخمسينيات تفسير أنطونيوس لصعود تيار القومية العربية، بل إنهم أيضا قاموا بالتركيز على تيمات بعينها أو تعديلها لتلائم سياقات زمن ما بعد الحرب الإقليمية والدولية التي جعلت من التيارات القومية شرق الأوسطية ذات شحنات سياسية أعلى مما كانته حينما ألف جورج أنطونيوس كتابه. مثلا، اعتقد المتخصصون في فترة ما بعد الحرب أن الحركات القومية العربية، كانت تاريخيا، حركات منعزلة، ومن ثم ظلت بؤرتها هي التخلص من التدخلات الأجنبية؛ في حين أن القوميين الآن [أي بعد الحرب] قد يرون أنفسهم جزءا من حركة معادية للاستعمار تعم أنحاء العالم. في عام ١٩٤٥، مثلا، ذهب أعضاء «لجنة التنسيق التابعة لوزارة الخارجية» في ورقة بحثية صاغها في الأصل المتخصصون في الشرق الأوسط بالوزارة إلى أن على الأمريكيين ككل أن يدركوا «أن تلك البلاد [شرق الأوسطية] حريصة على استقلالها السياسي «وأنهم» تملوهم الهواجس من الإمبريالية الغربية». وبعد ذلك بسنوات، أضفى المحللون بالسي أي. إيه مزيدا من التفاصيل على تلك النقطة ذاتها. اعترفوا في تقرير لهم

بعنوان «تفتت الإمبراطوريات الاستعمارية وتضميناته بالنسبة لأمن الولايات المتحدة» بأن الحركات القومية وعملية القضاء على الاستعمار فى إفريقيا وأسيا والشرق الأوسط، كانت تلعب أدوارا أوسع وأكثر تأثيرا وقوة فى تشكيل السياسات المحلية والإقليمية والدولية. ذهب التقرير إلى أن «زخم المشاعر القومية» لدى الشعوب فى الشرق الأوسط وأسيا يجعلها «تنزع إلى التوحد فى معارضتها ضد القوى غرب الأوربية حول قضية الاستعمار وضد هيمنة الولايات المتحدة» حيث إن تلك الفكرة بوجود تجربة استعمارية مشتركة أدت إلى وجود هدف مشترك. ذكر التقرير أنه و، نتيجة لذلك، ظل هناك توجه إلى تشكيل ما يسمى «كتلة الشعوب المستعمرة» فى الأمم المتحدة والكيانات المرتبطة بها، والتي أتى أعضاؤها بالفعل بالنزاعات حول الاستعمار إلى الأمم المتحدة ومن المحتمل لهم أن تكون لهم القيادة، بهذا الأسلوب، فى محاولة الإسراع بتحرير مزيد من المناطق المستعمرة. وهكذا فمن الواضح أن أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين اعتقدوا أن القوميين شرق الأوسطيين كانوا اللاعبين الرئيسيين فى تلك الحركة الكوكبية المعادية للاستعمار.

أيضا، قام متخصصون بعد الحرب بتعديل تفسير أنطونيوس وتطويعه بطريقة ثانية بأن ركزوا على التغيرات الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية الواسعة التى كانت تحدث بالمنطقة، وأثر تلك التغيرات على القومية الإقليمية. كان بايارد دودج أحد أفضل القلائل المؤهلين للتعبير عن تلك التيمة والترويج له. أتى دودج من خلفية تبشيرية وقام بزيارة الشرق الأوسط للمرة الأولى مع شقيقه عام ١٩١٠ فى أعقاب تخرجهما فى جامعة پرينستون، ثم عاد إلى المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى لدراسة اللغة العربية وللمساعدة فى جهود الإغاثة بعد الحرب. علاوة على ذلك، كان جد دودج الأكبر أحد الأعضاء الأصليين فى مجلس أمناء الجامعة الأمريكية ببيروت، التى هى إحدى أقدم المؤسسات التعليمية التبشيرية بالشرق الأوسط

وأكثرها شهرة. وفي الواقع، فقد كان بايارد دودج نفسه قد عمل رئيسا لتلك الجامعة ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٨. وفي عام ١٩٤٩، ذكر دودج في اجتماع لمجموعة دراسة العالم الإسلامي التابعة لمجلس العلاقات الخارجية أن «الحدثة انتزعت تلك الشعوب من التعصب والتخلف إلى الراديكالية والقدرة على المبادرة. أتى هذا التغيير بسرعة يستحيل معها أن يكون سليما أو صحيحا». وحينما طُلب منه توضيح أكثر لهذه النقطة أثناء الاجتماع أجاب دودج قائلا إن «حركة الوحدة العربية [التي وصفها أنطونيوس] فشلت فشلا ذريعا بدرجة نتج عنها إحباط مرير»، من ثم، ووفقا لتحليل دودج، فقد فشلت «الصحة العربية» في التعاطي بنجاح مع كثير من التغيرات التي كانت تحدث في أنحاء المنطقة أو في تحقيق الاستقلال، من ثم، بدأت الشعوب تدفع باتجاه حركة قومية أكثر قوة وراديكالية.

وبعامة، أولى الأمريكيون اهتماما بالنزاع على فلسطين، بأكثر من أنطونيوس، بصفته قوة دافعة للتيارات القومية شرق الأوسطية في فترة ما بعد الحرب. كان أمريكيون كثيرون - متخصصون في الشرق الأوسط وغير متخصصين - على وعى تام بالتوترات المتزايدة بين العرب والأعداد المتنامية من اليهود المهاجرين إلى فلسطين وفقا لغالبية المتخصصين، فقد ساعد الصراع على فلسطين، ليس فقط على تحديد هوية القومية شرق الأوسطية، بل والمشهد الإقليمي السياسي الأوسع، كما أوضح ذلك إعلان قيام دولة إسرائيل وما تلاها من حرب بينها وبين الدول العربية. نتج تلك عن الحرب وحدها، حوالي سبعين ألف لاجئ فلسطيني، وقلق أعظم من طبيعة إسرائيل التوسعية، وتساؤلات حول التحكم في بعض موارد المياه الحيوية بالمنطقة. وبحلول سنوات الأربعينيات الأخيرة، اكتسب الصراع على فلسطين الدور المفتاح في تحديد توجهات القومية شرق الأوسطية بأسلوب لم يكن لأنطونيوس أن يتنبأ به على الرغم من مواهبه العديدة كمؤرخ وكاتب وداعية سياسي.

وأخيراً، أبرز المتخصصون فى الشرق الأوسط ما اعتقدوا أنه تاريخ طويل للتعاملات الأمريكية الجديرة بالإشادة فى المنطقة - التى كانت تجربة الإرساليات التبشيرية الأمريكية، والتى أبرز أنطونيوس فقط جزءاً واحداً منها - تعاملاتهم مع شعوب المنطقة وحركاتهم القومية. فى عام ١٩٤٥ ذكر لوى هندرسون رئيس مكتب وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط أنه «كان ثمة موقف أمريكى تقليدى خيراً تجاه القومية العربية» وأضاف «إن الحكومة الأمريكية ظلت، تقليدياً، تنظر بتعاطف إلى محاولات الشعوب العربية استعادة استقلالهم ولعب دور مهم فى الشؤون الدولية». أكد آخرون، وبخاصة ويليام بوك، وعالم الأنثروبولوجى هانس كون، على أثر نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة وفكرة الحق فى تقرير المصير على القوميين فى الشرق الأوسط. وبالمثل، أكد تقييم إى إيه. سبايزر بعيد الحرب لتدخل أمريكا بالمنطقة على أن الولايات المتحدة «كانت ملتزمة» باستقلال العرب، على الرغم من أن سياساتها لم توضح ذلك دائماً. تعكس أطروحات هندرسون، وبوك، وكون، وسبايزر عن تشجيع الأمريكين للقومية العربية المدى الذى به استبطن المراقبون والمعلقون أطروحة جورج أنطونيوس عن الدعم الأمريكى التقليدى للحركات القومية فى الشرق الأوسط، ووسعوا نطاق تلك الأطروحات. وهكذا فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية، استند أعضاء الشبكة غير الرسمية عبر الدولية المتخصصون فى الشرق الأوسط إلى أفكار جورج أنطونيوس المؤثرة ليتخيلوا من خلالها التيار القومى شرق الأوسطى بصفته إحدى النتائج الجانبية المهمة لتدخل دول غرب أوروبا والولايات المتحدة فى المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر. ميزوا القومية على أنها قوة متنامية لها أساسها فى الأفكار السياسية النخبوية والسياسيات الجماهيرية لكنهم لم ينظروا إليها على أنها تمثل تهديداً، بل على العكس، فإن المراقبين الأمريكين، وقد اعتقدوا أن القومية العربية قد تغذت على انتشار المثل الليبرالية الديموقراطية، تخيلوها من منطلقات إيجابية. شجع تركيز أنطونيوس على

اللغة، بالتقابل مع الدين الإسلامي الذي كان كثير من الأمريكيين لا يشعرون تجاهه بالارتياح، كقوة توحيد للتيارات القومية، شجع ارتياح المتخصصين للقومية العربية في تلك الفترة، وبإيجاز، رأى المتخصصون في السنوات المبكرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية دعم الولايات المتحدة لانبثاق حركات قومية علمانية في الشرق الأوسط على أنه يحمل إمكانية إنجاز مهمة (رسالة) أمريكا المقدسة والديوية في المنطقة.

موسى العجون، وهنرانييل، والسياسات الجماهيرية،

في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، جمع كثير من المشاركين في الشبكة، بين الشكل المعدل لأفكار أنطونيوس عن القومية شرق الأوسطية، والذي كان يمثل التفسير المتقبل على نطاق واسع في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، جمعوا بينه وبين بؤرة تركيزهم على القادة الكاريزميين، وتأكيدهم المتنامي على السياسات ذات القاعدة الجماهيرية، ليصلوا إلى تفسير صور الحركات القومية شرق الأوسطية على أنها قوة غير حميدة. تسبب ظهور زعيمين قوميين في عودة المتخصصين إلى تركيزهم السابق على الأفراد الكاريزميين ممن يملكون القدرة على تجميع حركات قوية حول شخصهم. كان مصدر التحدى الأول هو محمد مصدق في إيران، حيث بدت سياساته القومية وأنها تهدد للمصالح الأمريكية والبريطانية هناك، وأدت بكثير من المراقبين لأن يتشككوا فيما إن كانت القومية شرق الأوسطية قوة إيجابية. توصل المتخصصون الإقليميون ومعهم صناع السياسة من المستويات العليا إلى تخيلات متعالية أبوية سلطوية رافضة لمصدق ومستخفة به ساعدت على إعداد المسرح للتخلص منه من خلال انقلاب رعته السى أى إيه فى أغسطس عام ١٩٥٣، أما التحدى الثانى فكان مصدره الزعيم المصرى جمال عبدالناصر، الذى حظى فى البداية بقبول المراقبين، ثم انقلبوا عليه بعد ذلك وتبنوا تجاهه نهجا يماثل ذلك الذى تبناه تجاه مصدق واستندوا إلى خطاب مماثل

لينزعوا الشرعية عن الزعيم المصرى الشاب ذى التدريب العسكرى، بل إن صناع السياسة تبنوا، فيما بين عامى ١٩٥٥ و١٩٥٨، موقفاً معادياً بتزايد من ناصر ومصر وسعوا لمنع انتشار ما تخيلوا أنه أيديولوجيا قومية راديكالية تلقى قبولا من الجماهير العربية وتجذبها. أجبر مصدق وناصر صناع السياسة والمتخصصين فى المنطقة على مواجهة نوع من القومية كان فهمهم له مبهماً ضبابياً. نتج عن ذلك أسلوب جديد لتخيل القومية شرق الأوسطية وتصويرها على أنها أكثر راديكالية ومحملة بالأخطار، أسلوب تجاوز كثيراً التخيلات السابقة واختلف عنها. علاوة على ذلك، رفض هذا التفسير الجديد للقومية شرق الأوسطية مؤقتاً على الأقل، النموذج العلمانى السلطوى، الذى كان المتخصصون قد اعتقدوا من قبل أنه حقق نجاحاً كبيراً فى تركيا فى ظل كمال أتاتورك.

لم يتطابق مصدق، الإيرانى، تلقائياً، مع تفسير أنطونيوس لأصول القومية العربية، لكن، ونظراً لأن السياق الأوسع للحرب الباردة، واجتثاث الاستعمار والتغيرات الإقليمية، كان هو ذاته السياق الذى تواجد فيه مصدق بإيران، كان بالإمكان تطبيق التعديلات التى أدخلها أعضاء الشبكة على تفسير أنطونيوس على حالة مصدق. كان مصدق هو الشخصية المركزية فى أزمة مستطالة وضعت منظومة من اللاعبين الدوليين فى مواجهة مع عدد متنوع من المشاركين الإيرانيين بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٣. على أحد الجوانب، كان ثمة تحالف غير محكم مكون من الحكومة البريطانية، وشركات النفط الدولية، وأعضاء متنوعين من حكومة الولايات المتحدة. وعلى الجانب الإيرانى، كانت هناك تنويعاً من القوميين، والأصوليين الدينيين، والمتعاطفين مع الشيوعية. وبين هؤلاء وأولاء كان الملك الحاكم، محمد رضا شاه بهلوى الذى صعد إلى السلطة أثناء الحرب العالمية الثانية حينما أطاحت القوات البريطانية والسوفييتية المحتلة بوالده رضا خان بسبب المخاوف من أنه كان أقرب مما يجب لألمانيا النازية. اتخذ الشاه، الذى كان يسعى إلى الإبقاء على حكمه

وعلى الأسرة المالكة التي أسسها والده، موقفاً منحازاً للبريطانيين والأمريكيين
بأكثر من انحيازه لأطراف الصراع الإيرانيين. في ربيع عام ١٩٥١، انتخب البرلمان
الإيراني (المجلس) محمد مصدق رئيساً للوزراء مع تفويض واضح لمصدق لتفعيل
قرار تأميم شركة النفط الأنجلو/ إيرانية (AIOC) التي كان يمتلكها البريطانيون،
وتعزيز استقلال البلد والقومية الإيرانية. رأى الشاه الضعيف أنه لا يملك خيارات
كثيرة إن هو أراد الحفاظ على سلطته، ومن ثم قام بتوقيع مشروع قانون التأميم
ليجعل منه قانوناً ساري المفعول. في غضون ذلك كان البريطانيون يسعون بالفعل
إلى تقليص المعارضة الداخلية لوجودهم في البلاد من خلال التفاوض على اتفاقية
نפט جديدة، ومن ثم، أتى رد فعلهم غاضباً على هذا القانون. أيضاً قاموا وقد
ساورهم القلق من أن يُرسى قبول التأميم سابقة لمصالح البريطانيين الأخرى في
المنطقة، قاموا مباشرة بالبحث عن أساليب يتخلصون بها من مصدق. وعلى الرغم
من أن مسئولى إدارة ترومان لم يوافقوا على تأميم شركة النفط الأنجلو الإيرانية
ولم تكن آراؤهم مؤيدة لمصدق إلا أنهم استجابوا بأسلوب اعتقدوا أنه يوضح دعم
الأمريكيين للتيارات القومية شرق الأوسطية بأن أبدوا تعاطفاً مع مطالبات
الإيرانيين بزيادة تحكمهم في إنتاج نפט بلادهم وأرباحهم منه. وفي الواقع، فقدت
الولايات المتحدة صراحة دعوات البريطانيين للإطاحة بمصدق وحثت
البريطانيين، بدلاً من ذلك، على التفاوض على اتفاقية نفطية أكثر إنصافاً على غرار
اتفاقيات تقاسم الأرباح مناصفة والتي كانت في طريقها لأن تصبح معيارية في
صناعة النفط وقتئذ. لكن هذه السياسة كان لها أن تنقلب رأساً على عقب في
غضون أشهر من وصول أيزنهاور إلى البيت الأبيض.

في بداية الخمسينيات كان مصدق يناهز السبعين من العمر، وكان ذا خبرة
واسعة في السياسات الإيرانية القومية. كان ينتمي إلى النخبة الإيرانية الراقية،
ذا تعليم غربي، على الرغم من أنه لم يتلقه على أيدي المبشرين الأمريكيين الذين

كتب أنطونيوس عنهم. كان ذا أنشطة سياسية في إيران منذ عام ١٩٠٦، وكان أحد أكثر الخطباء القوميين تحدثاً في البلاد. أيضاً فقد عمل جاهداً من أجل انفتاح النظام السياسي مما زاد حب عامة الشعب له. كان مصدق أيضاً يمتلك كاريزما استثنائية لا يضاهاها إلا حسه بالأداء الدرامي، وقد استخدم كليهما للتأثير على ناخبيه في الداخل، وعلى الدبلوماسيين الأجانب معاً. كان بإمكانه أن يكون أسراً ومتعالياً في آن، أو أن يبدو هادئاً رابط الجأش في لحظة، لينقلب في اللحظة التالية إلى النقيض حيث تتملكه انفعالاته العاطفية. لم يكن يخشى من تغييره لمسارته السياسية سريعاً، حتى وإن أدى ذلك إلى إرباك الزعماء الأجانب وإحراجهم طالما كان ذلك يعزز قضية إيران القومية، أو يكسبه مزيداً من الشرعية لدى مواطنيه الإيرانيين. بيد أن أياً من تلك السمات لم تمكنه من التعاطى مع الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن حصار البريطانيين للنفط الإيراني ومنع وصوله للأسواق، ذلك الإجراء الذي اتحدت خلفه صناعة النفط الدولية محكمة الترابط وأتى بنتائج مهولة. كما أنه، في ذات الوقت، كان يواجه حزب توده الشيوعي الإيراني الذي كانت قوته آخذة في التزايد.

وفى عام ١٩٥٣، وفيما ضعف الدعم الداخلي لمصدق، خشيت إدارة أيزنهاور المنتخبة حديثاً من أن يؤدي النفوذ الشيوعي المتصاعد إلى مزيد من عدم الاستقرار، ومن احتمال تعاضم الدور السوفييتي في إيران. من ثم، عكست الإدارة موقف الإدارة السابقة وبدأوا يبحثون عن أساليب بديلة للتعاطى مع مصدق، وأخيراً أتت النهاية في أغسطس عام ١٩٥٣ حينما فعلت السي أي إيه عملية PAJAX للإطاحة بمصدق وإعادة الشاه، الذي كان قد هرب من البلاد مؤقتاً، إعادته إلى السلطة، ثم سُجن مصدق لثلاثة أعوام ووضِع بعدها رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٦٧.

عكست تقييمات صناع السياسة والصحفيين والاكاديميين للوضع الذي كان

قائما بعد الأزمة موقفهم المتعالى والمستخف الذي كان يمثل نظرتهم الأعم للقومية شرق الأوسطية. وجد غالبية المسئولين الأمريكيين والبريطانيين «موسى العجوز» (كما كانوا يشارون إليه) عدواً يخشى جانبه، لكنهم آتقدوا أيضا أنه كان يجهل العالم الحديث وأنه كان متقلبا ينساق وراء انفعالاته العاطفية. أشار جورج ماكجى الذى عمل مساعدا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، ومثل إدارة ترومان فى التفاوضات مع مصدق عام ١٩٥١، أشار إليه فى مذكراته بأنه جوهريا «رجل نكى ووطنى مخلص» لكن تقلباته العاطفية كانت بدرجة تجعله غير قادر «على فهم حقائق الحياة المتعلقة ببيزنس النفط الدولى» هذا على الرغم من محاولاته (ماكجى) تعليمة هذه الحقائق. وبالمثل، قام محررو دورية «ميدل إيست جورنال» فى تعليقاتهم بعد الأزمة، برسم صورة له كزعيم تعوزه الكفاءة غير محيط بلعبة سياسات القوة، وأوا أنه من الواضح أن «مصدق لا يستوعب حقائق الحياة المتعلقة بتنظيم صناعة النفط. كما أن لعبه بالنار مع الشيوعيين أدى إلى عدم قدرته على اجتذاب أية مساعدة أو تعاطف من الأمريكيين». توحى تلك الإشارات المتكررة إلى «حقائق الحياة بأن المحليين وصناع السياسة كانوا يعتبرون مصدق غير ناضج سياسياً، ومن ثم، وجد المفاوضون الأمريكيون أن تعليمة كان جزءا من مسئولياتهم.

لم تقتصر تلك الآراء المتعالية على ما افترض وأنه عدم كفاءة مصدق السياسية، بل إنها نالت أيضا من كثير من المدركات الأخرى عن شخصية مصدق، وكما أوضحت المؤرخة مارى آن هيس، فقد صورّه المسئولون البريطانيون والأمريكيون على أنه غريب الأطوار، مخنث، ضعيف، طفولى وغير ناضج، وبالتاكيد، فإن ما ذكره لوى هندرسون - سفير الولايات المتحدة فى إيران بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٤ وأحد الأمريكيين الكثيرين الذين تفاوضوا معه - عن مصدق يدعم رأى هيس. وجد هندرسون، عقب لقاء معه فى يوليو عام ١٩٥٢ أنه من المثبط أن يبدو وأن على الولايات المتحدة أن تعتمد على مثل هذا الشخص «الذى يعوزه الهدوء وتهيمن عليه

عواطفه» فى مقاومة التقدم الشيوعى فى إيران. أيضا أشار هندرسون إلى مصدق على أنه «ليس سليم العقل تماما» وأنه يتعين «ملاطفته ومسايرته بدلا من نقاشه عقلانيا» وأضاف أنه «من غير المجدى الاستمرار فى أية محادثات بسبب شطط مصدق ومبالغاته البلهاء».

علاوة على تصورهم لمصدق من منظور الاستخفاف والتعالى، فقد تملك الأمريكين قلق متزايد من تصاعد شعبية مصدق بين الإيرانيين وما اعتقدوا من إمكانية إثارة ذلك النوع من القومية والسياسات الشعبوية للتطرف وعدم الاستقرار. فى أكتوبر عام ١٩٥١، ناقض لوى هندرسون ما كان قد سبق له ووصف به مصدق من تشكك فى سلامته العقلية وفى قدرته على النقاش المنطقى، بأن نعته بأنه زعيم سياسى «داهية» يفهم «عواطف وطبيعة» الشعب الإيرانى ويستغلهم، بل إنه زعم أن ما يحركه «هو جنون العظمة الذى يدفعه إلى لعب دور بطل الشعب فى نضاله من أجل الاستقلال». أيضا، أبدى المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى مخاوفهم من عدم الاستقرار الذى اعتقدوا أن حركة مصدق القومية كانت تولده. رأوا أن مصدق وصل إلى السلطة بركوبه موجة «الجيشان السياسى» الذى عمق الرغبة الشعبىة فى تحسّن «اقتصادى واجتماعى مأمول... زائد من الاضطرابات الاجتماعية». فى عام ١٩٥٤ قدم مالفورد هوسكينز عرضا بالغ العنف والقسوة لمصدق ونمط القومية التى يمثلها حيث وصف مصدق بأنه «قومى ضار متطرف يحكم عمليا من خلال سلطة ديكتاتورية» ويدفع «ببرنامج القومى إلى حدوده القصوى»، وأنه بنهاية الأزمة فإن مصدق «قد غدا سجين التيار القومى الزخم المتطرف الذى ساعد هو على خلقه. وأنه بمجرد التزامه بذاك الطريق المتعصب، لم يعد باستطاعته العودة عنه».

عكست الصحافة الشعبىة أيضا ذلك الأسلوب الأكثر سلبية لتخيل نوع القومية شرق/ الأوسطىة التى كان مصدق يمثلها. قادت تايم مجازين الطريق بأن اختارت

الجماهيرى العاطفى إلى ابتعاد عن نظرة جورج أنطونيوس إلى القومية شرق الأوسطية بصفتها حميدة وبناءة. وبدلا من استنادهم إلى خبرتهم الحقيقية مع مصدق، بدأ الأمريكيون فى تخيل القومية شرق الأوسطية بصفتها قوة ينبغى عليهم أن يقاوموها، وبخاصة فى وجود مخاوف الحرب الباردة من الشيوعية ومن احتمال اختراق السوفييت للمنطقة، والاعتقاد بأنه بالإمكان أن تؤدي التطورات غير المكبوحة فى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط إلى تأثيرات قوية مفاجئة على القوى العظمى ذاتها.

وفىما كان تحدى مصدق يتراجع ويدخل نطاق الذكريات، تجلى زعيم قومي آخر ذو شعبية إقليمية أوسع فى شخص جمال عبدالناصر. قاد عبدالناصر وهو فى الرابعة والثلاثين حركة الضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢ التى أطاحت بالملك فاروق وتعهدت، لدى توليها السلطة بحل مشاكل مصر. أمّلت قيادة الثورة فى تخليص مصر من الهيمنة الأجنبية، ومجابهة الوجود الصهيونى فى فلسطين، وتوفير الاستقرار السياسى وتقليص حدة الفقر المتفشى والعمل على التنمية الاقتصادية. وكشف ناصر، فى كتاب «فلسفة الثورة» الذى صاغه بمساعدة صديقه اللصيق محمد حسنين هيكل والذى أصبح رئيس تحرير صحيفة الأهرام شبه الرسمية، عن أنه وزملاءه، كانوا يفتقدون الحس الواضح بكيفية التعاطى مع مشاكل مصر، وأن مجموعة من المبادئ والأفكار المبهمة هى التى كانت ترشدهم. أولا، كان لدى جميع المشاركين فى الحركة حس قوى بالقومية المصرية الذى تجلى فى رغبتهم العارمة فى تخطى الحكم الاستبدادى الذى اتسم به عهد الملك فاروق والتخلص من بقايا الاستعمار الذى كان يمثله بخاصة وجود القاعدة العسكرية البريطانية فى السويس. ثانيا، سرعان ما أبدى ناصر ورفاقه وعيا بالمشاعر المعادية للاستعمار وبتيارات القومية العربية فى المنطقة وساعدوا على إنكاء تلك المشاعر. تواسجت فكرة التحرك باتجاه نوع من الوحدة العربية مع معتقدات ناصر بأن الأسلوب

الوحيد لهزيمة إسرائيل سيكون من خلال عمل عربي موحد، وبأن غالبية العرب كانوا يواجهون مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية متماثلة نتجت جزئياً عن التجربة الاستعمارية المشتركة؛ وبأن الوحدة العربية ستتيح للعرب فرصة التعاطي مع تلك المشاكل معاً. ثالثاً، كان عبدالناصر يؤمن بأن أية أمة تأمل في شق طريقها وسط عالم ما بعد الحرب عليها أن تخوض عملية تحديث، وكان هذا يعني أن ناصرأ كان يريد أن يجنى مزايا التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث والذي بإمكانه أن يمد مصر بمفتاح التقدم؛ أيضاً، كان هذا التركيز على التكنولوجيا الحديثة يضمن أن ناصرأ كان بحاجة إلى أسلحة حديثة لاستئناف الصراع مع إسرائيل.

بيد أن جهود ناصر للسير في طريق التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهذه الأساليب واجهتها مشكلتان سياسيتان خطيرتان. تمثلت أولى تلك المشاكل في موارد مصر المالية المحدودة بدرجة لا تمكنها من شراء تلك التكنولوجيات الجديدة الأمر الذي يعني أنه كان بحاجة إلى معونة خارجية للدفع بأجندته. بيد أن الاعتماد على المعونة الخارجية كان يمثل تناقضاً مع أهداف القومية المصرية والعربية التي نُصَّ عليها بوضوح، وبخاصة الرغبة المعادية للكولونيالية التي تهدف إلى تقليص التدخل الأجنبي في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، أدت الأفكار المجتمعة لمجلس قيادة الثورة - القومية المصرية، الوحدة العربية، التحديث - بناصر إلى الدعوة إلى رؤية علمانية لمجتمع مصرى حديث، وهي رؤية نجم عنها مواجهات مع الآراء المحافظة لجماعة الإخوان المسلمين «بمصر» والنظم الملكية التقليدية التي كانت تحكم في العراق والأردن والمملكة السعودية.

وعلى الرغم من هذه التناقضات والمشاكل التي واجهت رؤية ناصر البازغة، إلا أنه تمتع باحترام كبير من غالبية المراقبين. كانت ردود أفعال المسؤولين الحكوميين محابية للقائد الشاب عديم الخبرة، وفيما اعتقدوا أنه كان يجابه نفس الضغوط التي واجهت مصدق ويعمل بدافع من اهتمامات مخاوف مماثلة، لكنهم، في البداية

رأوا ناصراً شخصاً مسئولاً يحتمل له أن يقود مصر بنجاح خلال فترة الانتقال الصعبة من وضعها كمستعمرة إلى دولة مستقلة ثم أمة نامية. مثلاً، علق جى. لويس جونز، المستشار بسفارة الولايات المتحدة بالقاهرة عام ١٩٥٥، بقوله: «أياً كان مدى صواب أو خطأ أفكاره، فقد أظهر ناصر إخلاصاً، وتكريساً صادقاً لمبادئه وحساً بالقيادة يندر وجوده بين رؤساء الدول [فى الشرق الأوسط]» وشارك جونز الرأى نظراؤه فى جميع المواقع.

علقَ پاركر هارت أحد كبار المستعربين بوزارة الخارجية ومدير مكتب شئون الشرق الأدنى التابع للوزارة، والذي خلف جونز فيما بعد كمستشار سفارة الولايات المتحدة بمصر، علقَ أثناء رحلته له إلى مصر عام ١٩٥٥ «يرتفع تقديرى الشخصى لناصر مع كل لقاء معه.. إنه، بشكل أساسى، أفضل شخص [تولى الأمور] فى مصر طوال حياتنا». وبعد أيام قليلة من عودته إلى الولايات المتحدة أعاد هارت التأكيد على تقييمه الأول إذ أعلن أنه «لا يستطيع أن يختلف مع أى تقييم جيد لناصر. فانا أتفق على أنه رجل قوى ذكى من النوع الذى يصعب وجوده بالمنطقة. وفى الواقع فإنه أفضل شخص بإمكاننا أن نأمله لمصر فى الوقت الحاضر». بل إن حتى رايموند هير، سفير الولايات المتحدة بمصر فى الوقت الذى بدأت فيه العلاقات بين البلدين فى التدهور فى عام ١٩٥٦، تذكر بعد سنوات أنه كان يعتبر ناصر، فى البداية «شاباً مصرياً وطنياً.. يتمتع بزخم فكرى غير عادى، وأيضاً بقدر غير عادى من الحساسية».

شارك الصحفيون والمراقبون تلك الانطباعات المبكرة الإيجابية عن ناصر. كان روبرت دوتى، مراسل النيويورك تايمز قد تابع لسنوات عديدة بعد عام ١٩٥٢ مسيرة ناصر، ووصفه عام ١٩٥٤ بأنه «رجل قوى الإرادة، إيثارى، نكاؤه حاد رهيب، برز فى فترة لا تتعدى السنتين من متأمر إلى رجل دولة يحوز على احترام السياسيين والدبلوماسيين الغربيين».

ميزت حقيقة أن ناصرًا، وكذلك مستشاريه المقربين، لم يتورطوا في أية فضائح «مالية أو شخصية» في تلك السنوات «ميزته عن زعماء الشرق الأوسط السياسيين المعتادين». انتهى ريتشارد نولت، الأكاديمي الذي عُين فيما بعد سفيراً في مصر، في تقييمه لأثر ناصر في أواسط الخمسينيات إلى أن «النظام الثوري حقق بداية ممتازة باتجاه غايته لجعل مصر قوية، حرة ومحترمة: بداية تبدو أكثر إشراقاً بمقارنتها بالإفلاس الأخلاقي والاقتصادي للعصر السابق». بل إنه حتى في نهاية ١٩٥٤، حينما بدا أن الثورة المصرية قد فقدت زخمها مؤقتاً وبدأت تعاني من الصراع السياسي بين أطرافها، كتب جون بادو الرئيس السابق للجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذي عينه الرئيس كيندي فيما بعد سفيراً بمصر كتب يقول إن قيادة ناصر تظل «أفضل أمل لمستقبل مصر».

في غضون أعوام قليلة من صعود ناصر إلى السلطة عام ١٩٥٢، طور رؤية عن دور بلده، ودور الشرق الأوسط في الشؤون الدولية، مختلفة جذرياً عن نظرة المتخصصين وصناع السياسة للعالم. كان أول ما وُكِدَ المقلق في أواسط صناع السياسة وأشار إلى أن العلاقات الأمريكية المصرية كانت تتجه إلى أوقات صعبة، كانت هي صفقة الأسلحة التي عقدها ناصر مع تشيكوسلوفاكيا (التي عملت وكيلا للسوفييت) في عام ١٩٥٥. كانت إسرائيل في وقت مبكر من ذلك العام قد شنت هجوماً على غزة بزعم الثأر من غارات عديدة صغيرة المدى شنها عليها الفدائيون المصريون والفلسطينيون. قُتل في هذا الهجوم ما يربو على ثلاثين جندياً مصرياً، مما رسَّخ الاعتقاد لدى ناصر بأن إسرائيل هي عدو مصر الأول، وليس الاتحاد السوفييتي. من ثم، لم يُعر مخاوف الحرب الباردة الأمريكية اهتماماً كبيراً على مدى السنوات التالية. أيضاً برهن الهجوم الإسرائيلي على تفوق إسرائيل من ناحية التسليح والتدريب على الجيوش العربية، وبإيجاز، اعتقد ناصر أن مصر بحاجة سريعة للمساعدة التي أبدت الولايات المتحدة عدم استعدادها لتقديمها، ومن

ثم، توجه إلى الاتحاد السوفييتي. يبين المؤرخ ستيثن سبايجل أن عقد اتفاقية الأسلحة عام ١٩٥٥ أجبر صناع السياسة الأمريكيين على إدراك أن بعض القادة «بإمكانهم أن يختاروا التعامل مع الكرملين»، بيد أن الصفقة مع السوفييت جعلت غالبية المراقبين وصناع السياسة الأمريكيين يعتقدون أن ناصراً لا يهتم كثيراً بالمصالح الغربية وأنه على استعداد لتعرضها للمخاطر إذا اقتضت مصالحه هذا. فيما بعد، تذكر الرئيس أيزنهاور في مذكراته أن صفقة الأسلحة «ضاعفت إلى حد كبير خطر اندلاع عنف بالمنطقة»؛ وعمل اعتراف ناصر بجمهورية الصين الشعبية في مايو ١٩٥٦ على دعم المخاوف من أنه قد توجه شرقاً.

أشار توجه ناصر إلى السوفييت أيضاً إلى أنه وبلده كانا يمران بتحول أيديولوجي وسياسي أثار عميق القلق لدى صناع السياسة، كما تسبب اتباعه نهجا حياديا في الحرب الباردة مخاوف هؤلاء الذين كانوا ينظرون إلى العالم من خلال ثنائية الخير والشر. رأى صناع السياسة الذين يتلبسون نهجاً أخلاقياً من أمثال جون فوستر دالاس وزير الخارجية، أن الزعماء الذين ينتهجون الحياد كانوا على بعد خطوة واحدة فقط من الهيمنة السوفييتية وأن سياستهم كانت دلالة على جهل الشعوب حديثة الاستقلال وعدم نضجها وضعفها في مجال السياسة الدولية. في يونيو عام ١٩٥٦، عبر دالاس عن المشاعر المهيمنة تجاه الحياد وعدم الانحياز حيث قال إنها «مفاهيم عفا عليها الزمن، كما أنها غير أخلاقية وقصيرة النظر، إلا حينما تحدثت تحت الظروف جد الاستثنائية».

بيد أن دراسة الحياد في الحرب الباردة من منظور عربي أو شرقي أو شرقي أوسطى يكشف عن أن عدم الانحياز كان في الواقع النتيجة المنطقية للتيارات القومية المعادية للاستعمار التي سادت إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في خمسينيات القرن العشرين. كانت تلك الشعوب المستعمرة سابقاً قد خبرت أسوأ ما بجعبة الأنظمة السياسية والاقتصادية الدولية التي تهيمن عليها غرب

أوريا، ولم يكونوا ليضعوا أنفسهم بعد ذلك طوعاً تحت هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها ممن كانوا مستعمرين سابقين، أو تحت هيمنة الاتحاد السوفيتي. من ثم، كان الحياد رفضاً من قبل الشعوب حديثة الاستقلال للنظام العالمي الاستعماري القديم، ولنظام الحرب الباردة العالمي الجديد، وكان هذا الحياد يعتبر بياناً عن رغبتهم في التحكم بمصائرهم، كان ناصر قد واجه وزير الخارجية، جون فوستر دالاس أثناء زيارته للمنطقة عام ١٩٥٢ بمقولة غدت شعوب المنطقة بأكملها يتغنون بها. قال له: «على أن أخبرك بصراحة أنني لا أستطيع أن أستيقظ ذات صباح وأعلن أن الاتحاد السوفيتي هو عدونا. نحن لا نعرفهم. إنهم يبعدون عنا آلاف الأميال ولم يحدث وأن كانت لنا مشاكل معهم أبداً. سأصبح أضحوكة شعبي إن أخبرتهم أن لدينا الآن عدواً جديداً يبعد عنا آلاف الأميال، وأن عليهم أن ينسوا العدو البريطاني الجاثم على أراضينا. لن يأخذني أحد على مأخذ الجد إن أنا تجاهلت البريطانيين ونسيت أمر وجودهم هنا». ورغم أن ناصر لم يلتحق بحركة الحياد الأوسع وأضحى المعالم إلا بعد حضوره مؤتمر باندونج للدول الآسيوية والإفريقية في إبريل عام ١٩٥٥، إلا أن مقولته لدالاس عكست رؤيته لنظام عالمي بديل. حاول ناصر نقل حسه بأن عدم الانحياز هي حركة خلاقة وسعى إلى مجابهة التضمينات السلبية التي ألحقها صناع السياسة الأمريكيون بلفظ «الحياد» بأن أشار إلى موقف بلده من الشؤون العالمية بتسميته «حيادا إيجابيا». لكن غماعات الحرب الباردة التي ارتداها صناع السياسة من أمثال دالاس في الخمسينيات منعتهم من رؤية احتمال أن يكون لدى بعض بلدان العالم وقادتهم أسباب مشروعة لعدم الارتباط بأكثر مما ينبغي بطرفي القتال الأساسيين في الحرب الباردة، حتى أن شخصا مثل المرابي ورجل البر جون بادو، والذي أصبح فيما بعد سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، والذي كان بعامة أكثر تعاطفاً مع ناصر وإدراكاً لدوافعه الوطنية في سعيه للحياد، ذهب في نهاية عام ١٩٥٥ إلى أن مثل تلك الغاية هي «أمل زائف».

أدى عدم استعداد ناصر للتعاون مع مبادرة أمريكية سرية للغاية تهدف إلى التفاوض حول سلام شامل بين مصر وإسرائيل إلى تدهور انطباعات صناع السياسة الأمريكيين عنه طوال عام ١٩٥٥ وحتى بدايات عام ١٩٥٦. هدفت الخطة الأمريكية، وكان اسمها الكودي ألفا ALPHA، إلى تحويل ناصر بعيداً عن السوفييت وتقريبه من الغرب من خلال حل الصراع العربي الإسرائيلي. اعتقد صناع السياسة الأمريكيون أن عقد اتفاقية سلام بين المصريين والإسرائيليين يعني أن ناصرًا لن يعود بحاجة إلى أسلحة، وسيمهد الطريق إلى اتفاقية سلام إقليمية أوسع، وبذا يبتعد ناصر وبقية دول الشرق الأوسط عن الاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من إدخال تعديلات عديدة على الخطة، إلا أنها تضمنت المكونات التالية: دعماً أمريكياً لتفوق مصر على باقي الدول العربية؛ تمويل الولايات المتحدة لبناء السد العالي وتقديمها دعماً لبرامج تنمية بالمنطقة؛ عمل تجديلات لقناة السويس لتمولها الدول الغربية، قد يشمل تعميق القناة وتوسيعها التي ستكون تحت تحكم مصري مطلق؛ حلاً دائماً للنزاعات على الحدود وللسيادة على القدس؛ اتفاقية سلام تتضمن ضمانات أمن متبادلة وإمكانية عمل ترتيب أمني جماعي تضمنه الجهات الدولية؛ مساعدة أمريكية مالية وسياسية لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين و/ أو تعويضهم.

استثمر البريطانيون والولايات المتحدة جهداً جماً في وضع تلك المقترحات، وكان أنطوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني هو من طرحها على ناصر لأول مرة في فبراير ١٩٥٥، ثم تولى هنري بايرون سفير الولايات المتحدة بالقاهرة متابعة ناصر في ربيع العام ذاك، وبعد ذلك أعلن دالاس الخطة على الملأ في أغسطس، فيما عملت التصادمات الجارية على الحدود المصرية/ الإسرائيلية، ومعها قرار ناصر بالتفاوض على صفقة الأسلحة التشيكية على إثباط الجهود الأمريكية المتكررة. وفي النهاية قام الرئيس أيزنهاور بمحاولة أخيرة وأرسل روبرت

أندرسون، أحد أكثر من كان يثق فيهم من مستشاريه، لعرض الخطة بإلحاح في مناسبات عدة على ناصر وعلى دايفيد بن جوربون في بدايات عام ١٩٥٦. وفيما استمع ناصر وبن جوربون بأدب واهتمام إلى أندرسون فلم يبد أي منهما أي استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة باتجاه السلام. كان أندرسون يخوض التفاوض وعينه على الرئاسة الأمريكية من حيث الانتخابات المرتقبة التي سيكون لليهود الأمريكيين القول الفصل فيها، وأيضا من حيث إمكانية ترشحه هو للمنصب في انتخابات عام ١٩٦٠. زعم أن ناصر كان على استعداد للتفاوض لكنه توقف لدى المقترحات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. أما بن جوربون فقد استغل الفرصة لمحاولة عقد لقاء شخصي مع ناصر، وبذلك أجبر الأخير الذي ما كان له أن يفعل ذلك دون أن يفقد شرعيته ويعرض حياته للخطر، على رفض جميع المقترحات ومعها أي أمل في السلام. وكانت النتيجة أن اعتبر أندرسون ورؤساؤه ناصراً «العقبة الكنود» في التفاوض، وألقوا عليه وحده، وبصراحة، مسئولية فشل المبادرة.

تصاعد النقد الموجه لناصر في أوساط الدوائر السياسية الأوسع بالولايات المتحدة بأسلوب دراماتيكي في الوقت التي كانت الحكومة الأمريكية قد بدأت فيه مناقشة الطلب المصري بالمساعدة على إنشاء السد العالي في النصف الأول من عام ١٩٥٦. وعلى الرغم من احتمال عدم معرفة غالبية أعضاء الكونجرس بخطة ألفا ومهمة أندرسون إلا أن عددا من الأعضاء كانوا مستائين من استعداد ناصر للتعامل مع السوفييت واعترافه بالصين الشيوعية، ومن ثم، عارضوا أية مساعدة مالية قد تفكر إدارة أيزنهاور في تقديمها لمصر، ووصل الأمر بأحد أعضاء مجلس الشيوخ لعقد مقارنة مضمرة بين ناصر وطموحاته، وبين طموحات هتلر في أوروبا قبل ذلك بعقدين حيث قال «لقد ذهبنا بعيدا بما فيه الكفاية في محاولة استرضاء مستر ناصر» [وكان التعبير ذاته قد استخدم سابقا في الحديث عن هتلر]، ولم يكن

هذا السناتور يدري أنذاك أن مقارنة ناصر بهتلر ستصبح أكثر وضوحا وصراحة وشيوعا فى السنوات التالية ومع بدء أزمة السويس عام ١٩٥٦.

وفيما تنامت معارضة ناصر بالداخل الأمريكى فى أوائل عام ١٩٥٦، تحول صناع السياسة الأمريكىون بعيدا عنه بأسلوب أكثر دراماتيكية، وساعدوا بهذا على إشعال فتيل أزمة دولية فى وقت متأخر من العام ذاك. أقتنع عقد الأسلحة الذى أبرمه ناصر مع السوفييت، واعترافه بالصين الشيوعية، وما زُعم عن عدم استعداده للتعاون من أجل حل النزاع العربى الإسرائيلى، أقتنع وزير الخارجية دالاس بأنه قد أصبح يمثل تهديدا متناميا لمصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، ومن ثم، قرر فى يوليو ١٩٥٦ سحب تعهد الولايات المتحدة السابق بالمساعدة فى تمويل السد العالى. الأرجح، أن ناصر كان قد وضع الخطط لتأميم شركة قناة السويس التى كانت ملكا للبريطانيين والفرنسيين، ومن ثم استغل الفرصة التى مثلها قرار دالاس، وقام بتأميم القناة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦. قام البريطانيون والفرنسيون على الفور بوضع خطة لعملية عسكرية طارئة من أجل إعادة تحكمهم فيما اعتبروه ممرا مائيا حيويا، ولتوجيه ضربة قاضية إلى ناصر. وعلى الرغم من أن الرئيس أيزنهاور أوضح تكرارا عدم موافقته على إجراءات ناصر إلا أنه اعتقد أنها لا تبرر حملة عسكرية ضده، أو أية محاولات أخرى خطيرة لتقويضه، ومن ثم سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد حل سلمى للأزمة. إلا أن البريطانيين والفرنسيين فقدوا صبرهم وقاموا، بالتواطؤ مع إسرائيل، بالهجوم على مصر، فى نهاية أكتوبر من العام ذاك. كان رد فعل الولايات المتحدة هو ممارسة الضغط على البريطانيين والفرنسيين لسحب قواتهم سريعا من مصر، وهكذا، وباستثناء انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة فتح القناة أمام الملاحة الدولية، انتهت الأزمة بنهاية العام.

وعلى الرغم من أن ناصر بدأ بطلا لشعوب وأناس كثيرين طوال الأزمة؛ إلا أن

صناع السياسة والصحفيين وغيرهم من المتخصصين الأمريكيين تخيلوه شخصا أكثر خطورة بكثير مما اعتقدوا سابقا. فى نهاية شهر يوليو، وبعد تأميم القناة، اتخذ رؤساء الأركان المشتركة قراراً بأن ناصراً «لابد أن يُكسّر»، بل إن دالاس نفسه اتخذ موقفاً أكثر حسماً منه حيث نظر إلى تأميم قناة السويس بصفته جزءاً من خطة وُضعت بعناية كي يهيمن على الشرق ومن أجل قهر غرب أوروبا وجعلها فى «وضع إذعان وتبعية للسيطرة العربية». أيضاً رأى الرئيس أيزنهاور، وممثل محررى التايمز الذين سبق أن اختاروا مصدق «رجل عام ١٩٥١»، رأى ناصراً شخصاً يمثل قوى أكبر نشطة بالمنطقة، وذهب إلى «أنه يجسد» المطالب «العاطفية الانفعالية لشعوب المنطقة بالاستقلال وبقمع الرجل الأبيض وإذلاله» وأن انسياق [تلك الشعوب] وراء ناصر سيعمل على «انتشار نفوذه باطراد مما سيلحق الضرر بالغرب فى جميع أنحاء الشرق الأوسط».

كشف تقييم لناصر أعد وسط أزمة السويس واضطلعت به مجموعة تخطيط سياسى للشرق الأوسط تكونت من إخصائين بالمنطقة فى وزارة الخارجية والسي أى إيه، كشف عما كان فى طريقه لأن يصبح من المسلمات الشائعة حول ناصر والقومية العربية. فى تحليلها للزعيم المصرى وأهدافه المفترضة اعترفت المجموعة أن إجراءات ناصر وأفعاله المبكرة تركت «مساحة للاختلاف» حول تأويل نواضعه وأهدافه، لكن إجراءاته مؤخرا كانت تشير «بوضوح إلى الاستنتاج بأن ناصراً ما هو إلا مخامر فى مجال السياسة الدولية على قدر كبير من المهارة وله أهداف محددة بوضوح تمثل تهديداً خطيراً للعالم الغربى». أدت إعادة تقييم سياسات ناصر المبكرة فى هذا الضوء بالمحللين إلى أن ينتهوا إلى أن ناصراً كان «يهدف إلى الاستحواذ على أكبر قدر مستطاع من القوة والسطوة الشخصية»، والحال كذلك فإنه «ليس زعيماً من الممكن الدخول معه فى أية ترتيبات للتعاون أو الوصول معه إلى أية تسويات معقولة»، بل إن حتى ويليام بوك ، الذى كان قد أصبح ناقداً

متشددا لسياسات الولايات المتحدة في فترة ما بعد السويس، اعتقد أن ناصرًا كان يدعو إلى «أيديولوجيات معادية».

كشفت لغة بعض المعلقين، بدءًا بالصحفيين ووصولًا إلى الرئيس، عن تقييمات مقلقة لناصر وحركته حيث استخدمت في عام ١٩٥٦ لغة كانت شائعة قبل ذلك ببيضع سنوات حينما وصلت المخاوف، في فترة ما بعد الحرب، من الصحوة الإسلامية قمتها وحينما أبدى المراقبون قلقهم من أن يبرز مفتى القدس قائدًا لإسلام «شمولي» استبدادي معادٍ قام أيزنهاور ذاته باستخدام مثل تلك اللغة الجازمة في وصفه لناصر في لقاء مع قيادات الكونجرس في ١٢ أغسطس. حيث قارن بوضوح كتابات ناصر [فلسفة الثورة] بكتاب «كفاحي» لهتلر؛ بل إن حتى الأفراد الذين اعتقدوا أن تلك المقارنات تعوزها الدقة قاموا بتقديم المساعدة إلى هؤلاء الذين كانوا يسعون إلى تخيل ناصر من هذا المنظور. بعد يومين من تعليق أيزنهاور، تقدم مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية بمقارنة من ثلاث صفحات بين هتلر وناصر ليستخدما الراغبون في تداول أوجه الشبه بين الاثنين. وعلى الرغم من اعتقاد كتّاب تلك الورقة بأن تلك المقارنات كانت باللغة التبسيط وحثهم الآخرون على عدم اللجوء إلى استخدامها، فقد بينوا أن هذا «لا يعنى بالطبع أنه بغير الإمكان أن يستخدم أي فرد تلك التماثلات المزعومة من أجل البروباغندا وقد أسهمنا بما لدينا لمساعدة مثل هؤلاء الأفراد. لكن علينا أن نوضح أن مثل تلك الاستخدامات ستكون خاطئة وسيعرض المستخدم نفسه للرد المقنع المطلق».

ومن خلال تخيل ناصر زعيما مستبدا لجماهير جامحة لا سبيل إلى إرضائها تطالب بالقومية العربية، تمكن صناع السياسة من تسويق سياستهم الجديدة التي انتهجوها تجاه المنطقة، مع المساواة بين القومية شرق الأوسطية والخطر السوفييتي. في بداية يناير عام ١٩٥٧، وبعيد انتهاء أزمة السويس، توجه أيزنهاور

بطلب أثناء جلسة اجتماع مشترك للكونجرس بتفويضه باستخدام أية وسائل ضرورية، بما فيها استخدام القوة، من أجل حماية دول الشرق الأوسط ضد أي «عدوان من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية»، اعتمد أيزنهاور آنذاك على إجماع معاداة الشيوعية الذي هيمن على التفكير السياسي الأمريكي في الخمسينيات للربط بين القومية والشيوعية بحيث ضمن دعما واسعا من الكونجرس ومن الشعب للسياسات التي وضعت خصيصا لمجابهة نفوذ ناصر المتنامي بالمنطقة [والتي أطلق عليها مبدأ أيزنهاور].

كانت الإجراءات التي اتخذها ناصر طوال عام ١٩٥٧ وفي بداية عام ١٩٥٨ قد زادت من قناعة صناع السياسة بأن القومية كانت قوة خطيرة.

حدث في ربيع عام ١٩٥٧ أن قامت بعض القوى الناصرية بالأردن بمحاولة فاشلة للإطاحة بالملك حسين مما أدى بإيزنهاور إلى نشر الأسطول الأمريكي السادس في شرق البحر المتوسط، ثم أصبح الوضع في سوريا أكثر خطورة، وفيما زاد اقتراب القوى اليسارية هناك من الاتحاد السوفييتي، قام صناع السياسة الأمريكيون بإعادة إحياء خطة سرية كان قد تم وضعها عام ١٩٥٦ باسم «عملية سترالغ Operation Stragle» وأعيد تسميتها «عملية واپن Operation Wap-pen» وهدفت إلى دعم قوى الاعتدال من خلال انقلاب عسكري، أدى علم القيادة السورية بالمؤامرة إلى إشعال أزمة في العلاقات السورية الأمريكية سرعان ما تصاعدت ودخل فيها أطراف آخرون بالمنطقة مثل تركيا والسعودية والعراق، وأيضا الاتحاد السوفييتي. في هذه الحالة تحديدا «لجأ صناع السياسة الأمريكيون إلى ناصر لتخفيف التوترات، لكنهم سرعان ما كان عليهم مجابهة نتيجة غير متعمدة للآزمة» أي تشكيل وحدة بين سوريا ومصر في بدايات عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة.

ثم بلغت مخاوف صناع السياسة من القومية العربية ذروتها في يوليو ١٩٥٨

حينما أطاحت القوى القومية بالعراق بأحد أكثر أنظمة المنطقة موالاة للغرب. فى ١٤ يوليو، قاد عبدالكريم قاسم ثورة من شباب ضباط الجيش، على غرار حركة الضباط الأحرار بمصر قبل وقتئذ بست سنوات. سرعان ما انتشرت الثورة فى أنحاء العراق، وانتهت باغتيال الملك فيصل، وولى العهد الأمير عبدالإله، ونورى السعيد رئيس الوزراء السابق. قام أيزنهاور ودالاس، وقد خشيًا من زعزعة الأوضاع بالمنطقة، ومع اعتقاد جازم منهما بأن مصر هى من رعت الانقلاب، واستنادًا إلى دعم الكونجرس الذى وفره «مبدأ أيزنهاور»، قاما بإرسال قوة من أربعة عشر ألف جندي إلى لبنان، فيما أرسلت بريطانيا قواتها إلى الأردن. فى تعليق له على هذه الأحداث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٨، وصف جون فوستر دالاس وزير الخارجية «القومية العربية بأنها طوفان يندفع بقوة وليس باستطاعتنا مقاومته بنجاح، لكن بإمكاننا استخدام أكياس رمل نضعها حول المواقع التى نريد حمايتها»، ثم أتى بتعليق مماثل بعد ذلك بأسبوع حيث أشار إلى القومية العربية واصفا إياها بأنها «نهر متدفق تغمره مياه الفيضان، لا تستطيع الوقوف أمامه ومعارضته لكننا علينا كبحه وتقييد اندفاعه». عكس تعليق دالاس إدراك صناع السياسة وغيرهم من المراقبين الأمريكين للمنطقة أن القومية شرق الأوسطية كانت قوة دينامية نشطة عليهم فهمها والتعاطى معها. كان نشر المارينز بمقتضى مبدأ أيزنهاور وتعليقات دالاس التى أتت فى أعقاب انقلاب فاشل دعمته الولايات المتحدة ومحاولات لفرض عزلة على ناصر فى المنطقة، كانت المؤشرات النهائية على أن صناع السياسة وأعضاء شبكة المتخصصين غير الرسمية قد جمعوا أمرهم منذ وقت طويل على رفض تأكيدات العقد السابق بأن القومية شرق الأوسطية قوة حميدة. علاوة على ذلك، عملت التجربة مع مصدق وناصر معاً على تولد تحدٍ جوهرى للمهمة المقدسة والديوية لأمريكا فى المنطقة والتى كانت قد ظلت قائمة لزمّن طويل.

إعادة النظر في السياسات الجماهيرية العربية،

على حين أن صناع السياسة تخيلوا ناصراً على رأس حركة قومية معادية بتزايد طوال أواسط الخمسينيات، ارتفعت أصوات معارضة لذلك التخيل بين بعض المتخصصين في المنطقة، وبخاصة في أواسط هؤلاء المتوقعين على الحدود الفاصلة بين المتخصصين وصناع السياسة، وحيث نادى بعض الأفراد المنشقين عن الإجماع، بدءاً من نهاية أزمة السويس وحتى عام ١٩٥٨، بإعادة تقييم ثاقب لتأويلات الولايات المتحدة للقوميين شرق الأوسطين، وسياستها تجاههم. مثلت اللحظة التاريخية التي أحاطت بانقلاب ١٩٥٨ في العراق فرصة لهؤلاء المعارضين كي يعبروا بصوت أعلى عن مخاوفهم، ويعيدوا تخيل القوى القومية في الشرق الأوسط، وفيما اعتبر المعارضون أيضاً الحركات القومية على أنها تمثل تحدياً أكبر، ومشاكل محتملة وأكثر مما اعتقدوه قبل ذلك بعقد من الزمان، إلا أنهم دعوا إلى فهم يأخذ في الاعتبار الفروق ووجهات النظر المختلفة بحيث يؤدي إلى نهج أقل رطانة وتشدداً، وأكثر تكيفاً مع الواقع.

وعلى الرغم من أنه كان ثمة أسباب عديدة لاختلاف المعارضين الأكاديميين مع صناع السياسة، فقد كان هناك مصدران أساسيان للمخاوف يكمنان في جوهر مقدمتهما لردود الأفعال على سياسات ناصر في منتصف الخمسينيات. أولاً، اعتقد بعض المتخصصين أنه ينبغي على صناع السياسة أخذ شعوب الشرق الأوسط ومصالحهم بمزيد من الجدية. مثلاً، ذهب جون بادو إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لن تصل أبداً إلى تسوية معقولة لازمة السويس طالما لا تنظر إلا لمصالحها فقط مع الاستبعاد التام لمصالح مصر في القناة وزعم أن لمصر أسباباً مماثلة للاهتمام بالقناة لأنها «مورد مالي هائل يقع في الأراضى المصرية ويزيد من قيمتها موقع مصر الجغرافى الاستراتيجى». وأضاف أنه نظراً لقيمة القناة وأهميتها، فإن المخاوف تتمك مصر من وقوعها تحت السيطرة الأجنبية، مثلما يخشى البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون من تحكم مصر بها.

بيد أن الأطروحة الأهم كانت تلك التي ذهبت إلى أنه ينبغي على صناع السياسة إدراك الأساليب المختلفة التي أسهمت بها الولايات المتحدة في ظهور التيارات القومية شرق الأوسطية، على الرغم من أن المتخصصين لم يتفقوا بالضرورة على طبيعة هذا الإسهام. شن چيه. سى. هورويتز هجوماً لاذعاً على صناع السياسة الأمريكيين فيما كانت أزمة السويس تقترب من نهايتها في ديسمبر ١٩٥٦ لتقافزهم منتقلين بين الأطراف النقيضة عن ناصر ومجلس قيادة الثورة. استند إلى المثال التركي لينقد صناع السياسة لاعتقادهم «أن حركة تركيا الفتاة» المصرية التي أمسكت بالسلطة عام ١٩٥٢ لا يمكنها أن تخطئ، ولافتراضهم أنه، نظراً لأن ذلك النظام العسكرى كان ينفذ سياسة مستنيرة بالداخل، فإنه سيتبع، بالضرورة سياسة خارجية متعاونة في علاقته مع الغرب». ذهب هورويتز إلى أن هذا التقييم المحايى للنظام المصرى، والسياسات التي أتت من قبل الأمريكيين تجاهه «أسهمت بما لا يدع مجالاً للشك في تصعيد ناصر كزعيم عظيم وبطل شعبى فى جميع أنحاء العالم العربى»، ورأى أنه لو أن صناع السياسة كانوا أكثر حرصاً واحتراماً فى تقييماتهم المبكرة واتخذوا «موقفاً أكثر حسماً» ضد الزعيم المصرى فى وقت مبكر من تلك العلاقة «لقلصوا ناصراً إلى حجمه الطبيعى» قبل وقت طويل من حدوث أزمة السويس، ومن ثم، ما كانوا ليجدوا أنفسهم مضطرين للتحويل إلى الطرف النقيض فى تخيلاتهم لناصر بعد أزمة السويس.

أيضاً، رأى هورويتز وزملاؤه الأكاديميون ومعهم ويليام بوك الذى عمل فيما بعد بالخارجية الأمريكية أن سياسات الولايات المتحدة بالمنطقة أسهمت، وبأساليب محملة بالأخطار، فى التيار المتصاعد الذى غدا يعرف بـ «القومية الراديكالية»، إذ إن التزام صناع السياسة الذى لا يتزعزع تجاه القادة الموالين للغرب الذين ساعدوا على المحافظة على هيمنة الغرب على الموارد النفطية عملوا على اغتراب

أعداد كبيرة من السكان الذين يريدون القضاء على التدخلات الأجنبية في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، أدت تلك السياسات إلى وجود ظاهرة «العمالقة الذين يعانون العزلة» المتفردين من أمثال نوري السعيد والداعمين للولايات المتحدة وأوروبا الغربية والذين لم يسمحوا بإقامة أية هياكل حكومية أو بوجود قادة آخرين يمكنهم تولى زمام الأمور في حالة سقوط العملاق من عليائه. وقتئذ، كان بوك شبه متيقن أن نوري السعيد سيسقط في وقت ما.

رأى بوك أيضا أن الولايات المتحدة أسهمت في صعود القوى القومية بذات الأسلوب الذي نظر به جورج أنطونيوس إلى كيفية بداية ظهور القومية العربية، حيث اعتبر بوك أن التعليم الغربي كان عاملا حاسما في ظهور ذلك التيار على الرغم من أنه لم يشارك أنطونيوس الرأي في تركيزه على الأصول الفكرية للحركة. حدّد بوك جيلا من شباب الرجال والنساء وصلوا إلى مرحلة النضج في ظل الهيمنة الغربية؛ وتلقوا تدريبا وتعلّما غربيا بأسلوب مباشر أو غير مباشر، بحيث غدت مُثلهم تشبه مثلنا بدرجة أكبر كثيرا مما كانت عليه الأجيال السابقة» من القوميين شرق الأوسطيين، وفقا لبوك. فقد نظر هذا الجيل إلى القومية من منطلقات أكثر اتساعا بكثير من الأجيال السابقة وتمسك بها باعتزاز وأولاهها قيمة كبرى، وذهب إلى أن «ما كان بالنسبة للجيل الأكبر عباءة قومية قضاضة أصبح بالنسبة للجيل الأصغر المتغربين جلدا يغطى جسده، لا يقتصر الأمر فحسب على التزام هذا الجيل العميق بالقومية وتكريسه لها، بل إن ثمة نقلة ملموسة بعيدا عن مفهوم القومية البسيط الذي يرمى إلى حق تقرير المصير، باتجاه اهتمام أعظم بالمشاكل الداخلية»، وبالنسبة لبوك، كان ناصر، بصفته صوت القومية العربية، يمثل هذا الجيل الأصغر الذي لم يعد راضيا عن الأوضاع القائمة.

وعلى حين قاد بادو وهورويتز وبوك الحملة من خارج الحكومة مطالبين ببصيرة أوسع في الاستجابة للقوى القومية في الشرق الأوسط، كانت ثمة جهود

مماثلة، وأكثر قوة في بعض نواحيها، تُشنّ في قاعات الكونجرس، حيث تحدى السناتور جيه. ويليام فولبرايت، الممثل لأركنساو، تركيز سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المعادى للتيارات القومية. وعلى الرغم من أن فولبرايت كان يفتقد معرفة المتخصصين في الشرق الأوسط، إلا أنه، وكعضو بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، فقد كان ملماً بتعقيدات الشرق الأوسط، حتى بما يفوق غالبية صناع السياسة.

كانت معارضة فولبرايت لسياسة الولايات المتحدة تجاه القومية العربية نتاج عدة تأثيرات مختلفة وكانت تعكس توجهات عديدة في أفكاره المعقدة، والتي كانت كثيراً ما تثير الدهشة، بشأن السياسة الخارجية. أولاً، وقبل كل شيء، كان فولبرايت «واقعيًا» فيما يخص السياسة الخارجية، الأمر الذي يعني أنه كان يعتقد أن علاقات الولايات المتحدة شرق الأوسطية لابد أن تبنى على فرضية الحسابات الواضحة للمصالح الأمريكية، لأنه كان يرى أن حقائق القوة الصلبة هي التي تحكم السياسات الدولية. كان هذا يعني، على الصعيد العملي، أنه كان من محاربي الحرب الباردة الملتزمين، على الرغم من أن هذا لم يكن من منطلق المعادة الأيديولوجية للشيوعية. رأى أن التوترات الأمريكية/ السوفييتية هي صراع نمطي للقوى العظمى وكان يدعم احتواء الاتحاد السوفييتي على تلك الأسس. وعلى الرغم من إيمان فولبرايت الراسخ بأهمية المشاركة الشعبية في السياسات الداخلية إلا أنه كان يرى أن على القادة تعليم جماهير الشعب الجاهلة التي تتسم بالتعصب أحياناً، بتعقيدات الشؤون الدولية، وثثقيفهم في هذا المجال، ورأى أن التمايز بين مختلف الفئات يتلخص فيما إن كان للأشخاص خبرات شخصية بمختلف القضايا المحددة وقدر معقول من المعرفة عنها. فمثلاً، فالأمريكيون يعرفون الأوضاع الاقتصادية، السياسية، العرقية، أو الاجتماعية في مدنهم أو أقاليمهم، أو ولاياتهم. أما المجال الدولي فهو مختلف، وحيث إن قادة الأمة لديهم خبرة أكبر ببقية العالم ومعرفة أوسع به، اعتقد فولبرايت أن من الأفضل ترك السياسة الخارجية لهم.

كان لنشأة فولبرايت فى فايتفيل، أركنساو، أثرها على آرائه حول العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية وحول القومية العربية، فقد كان نتاج زمانه ومكانه [الجنوب الأمريكى]، وعلى الرغم من زعمه أنه ضد اندماج (البيض والسود) من منطلق مبادئه، إلا أنه، وكما جاء فى كتاب عن سيرته فقد قال إن الأشخاص السود الذين يعرفهم ليسوا متساوين مع البيض» واعتبر فولبرايت التوترات العرقية جزءا من البيئة التاريخية والمعاصرة للجنوب الأمريكى، وبما أن مواقفه هو ومواطنيه من الجنوبيين البيض كانت موجودة داخل إطار مجتمع ديمقراطى، لذا اعتقد أنه لا يمكن تغييرها من خلال تشريعات تجبرهم عليها أجزاء أخرى من البلد. رأى أن الثورات القومية فى الشرق الأوسط، مثلها مثل التفرقة العنصرية فى الجنوب الأمريكى، قضايا محلية ليس من حق الولايات المتحدة أن تتدخل فيها وبخاصة حينما يُعرض تدخلها مصالحها المهمة للأخطار. اعتقد فولبرايت، أن الثورات، مثلها مثل مقاومة التمييز العنصرى فى الجنوب، ينتج عنها أعمال عنف وقمع لأن الأنظمة التى يتم تحديدها على قدر كبير من الرسوخ مما يقتضى «تحطيم النسيج الاجتماعى القديم، ومحاولة غالبا لا تنجح، لخلق قيم اجتماعية ومؤسسات بديلة». ووفقا لفولبرايت، فعلى الرغم من أن غالبية الأمريكين يكادون يكونون بلا خبرة فى الثورات الاجتماعية إلا أنها لا تلقى منهم قبولا.

عملت قراءة فولبرايت الخاصة لتاريخ ولايته عن فترة ما بعد الحرب الأهلية على إضفاء مزيد من الشرعية على الثورات فى فكره. اعتقد أن أركنساو خضعت للاستغلال الاقتصادى بعد الحرب الأهلية يماثل الاستغلال الذى عانت منه المناطق المختلفة فى العالم طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث كان الأغراب يأتون إلى ولايته (أركنساو) من أجل استغلال ثرواتها وبخاصة البوكسيت (خام الألومنيوم) ومراكمة الأرباح الهائلة ولا يتركون سوى الفتات لشعب أركنساو، من ثم، فإن شعوب العالم الفقيرة كانت تستخدم وسائل الثورات، وتأميمات البيزنسات

الأجنبية بخاصة - رآها فولبرايت مفهومة تماما من أجل شن «حرب باردة» ضد أمم العالم المستهلكة الثرية. وبهذا، كان فكر فولبرايت عن الثورات جد مختلف ليس فقط عن معاصريه من مفكرى السياسات الخارجية، بل أيضا عن سبقوه فى التاريخ الأمريكى، والذين كانوا فى غالبيتهم مترددين، فى أفضل الأحوال، تجاه الحركات الثورية، ومعادين لها بوضوح فى أسوأ الحالات.

وأخيرا، كان فولبرايت جازما فى التزامه بفكرة «نولية» الولايات المتحدة. كان قد قضى أعواما ثلاثة باحثا بجامعة أوكسفورد، أعقبها عدة أشهر من السفر فى أنحاء أوروبا، وأقنعتة تجاربه هذه بفائدة التبادل الثقافى الدولى ونفعه فى جهود إشاعة السلام والتفاهم فى أرجاء العالم. اقترح فولبرايت، فى غضون أشهر من فوزه فى انتخابات مجلس الشيوخ عام ١٩٤٤، تشريعا لتمويل سفر الأكاديميين الأمريكين إلى الخارج وإحضار الأكاديميين الأجانب إلى الولايات المتحدة. أيضا، دعم إيمانه الأساسى بإقامة روابط بين الشعوب التزاما قويا بالأمن الجماعى، والأمم المتحدة، والتدخل الأمريكى الواسع فى الشئون الدولية. وإذا نظرنا إلى أفكاره هذه ومعها أفكاره عن التمييز العرقى، فقد كان هذا يعنى أن فولبرايت كان ينظر إلى مشاركة الولايات المتحدة فى الشئون العالمية، وبخاصة فى مناطق مثل الشرق الأوسط، من منطلق سمو الولايات المتحدة الأخلاقى والعرقى مقارنة بتلك الشعوب.

قام فولبرايت، بصفته عضوا فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بتحدى صناع السياسة وأفكارهم القائمة على الإجماع حول علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. وجه أول نقد جاد له لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى فبراير عام ١٩٥٦ بعد أن أدلى دالاس، وزير الخارجية بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس عن حالة الشئون العالمية. رأى فولبرايت أن دالاس بتصويره سياسة السوفييت الخارجية بصفتها فشلا ذريعا قد تخيل وضعها

عالميا خرج لتوه من «حلم ليلة صيف» لا علاقة له بواقع تلك القوة العالمية وقتئذ. ثم طرح السؤال البلاغي التالي «هل دخول روسيا الدراماتيكي النشط إلى منطقة الشرق الأوسط التي كانت محظورة عليها يمثل انتكاسة للكرملين؟» ثم أجاب مؤكداً «بالطبع لا». بيد أن هجومه هذا على دالاس لم يكن سوى مقدمة لما تلاه فيما تنامت معارضة فولبرايت لوزير الخارجية وسياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط على مدى العامين التاليين.

بدأ وأن تقييم فولبرايت لدالاس كاد يكون صورة طبق الأصل لنقد صناعات السياسة الأمريكيين لمحمد مصدق وجمال عبدالناصر في الخمسينيات. ومثلما كان يُزعم أن الزعيمين كانا يعتمدان بإفراط على العواطف، عواطفهم وعواطف أتباعهم، فقد زعم فولبرايت أن دالاس كان في غالبية الحالات يترك العنان لعواطفه لتتغلب على عقله وبخاصة حينما يتعلق الأمر بقضيته القومية المعادية للاستعمار في العالم اللاغربي. وفي وقت لاحق، تذكر السناتور قائلًا إن «أكثر ما روعى كان نفاق دالاس وتظاهره بالدفاع عن الأخلاق. اعتقدت أنه منظرٌ متطرف.. أشار اشمنزازي حديثاً عن «التحرير» مقابل «الاحتواء» - وهو الذي لم يحرر أحداً. أعتقد أن تظاهره بالورع والاستقامة كان أكثر ما يثير الاشمنزاز في أحاديثه». رأى فولبرايت أن نزوع دالاس إلى المساواة بين القومية المعادية للاستعمار وبين الشيوعية أدى به إلى خطأ آخر أكثر ضرراً: أي إجراءاته ضد الحركات الثورية مما تسبب في اغتراب أتباع تلك الحركات على حين أنه كان بالإمكان تحويلهم باتجاه الولايات المتحدة على المدى الطويل. ذهب فولبرايت إلى أن مثل هذا الخطأ ساعد على خلق السياق الذي حدثت فيه أزمة السويس عام ١٩٥٦. سعى فولبرايت، إلى نزع الثقة والمصادقية عن دالاس بأن ضغط لتمرير اقتراح بإنشاء لجنة فرعية منبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لدراسة خلفية سياسة الولايات المتحدة التي أدت إلى أزمة السويس. ثم عمد بعد ذلك إلى وقف التحقيقات في

غضون بضعة أشهر من بدئها على أساس أنه ليس بإمكانها خدمة «أى هدف مفيد»، وذلك بعد أن أثبطته مقتضيات السرية المتشددة التي كانت تحظر عليه إعلان وثائق حاسمة بالغة الأهمية، وبعد أن أنهالت عليه كميات هائلة من المواد أرسلتها إليه وزارة الخارجية.

وفى أغسطس عام ١٩٥٧، حينما قدم فولبرايت تقريره أمام مجلس الشيوخ عن نتائج تحقيقاته، أدان دالاس بعنف لقراءته المغلوطة والمضللة للقومية العربية، ووجه إليه النقد، ليس فقط لتسرعها في سحب عرض الولايات المتحدة للمساعدة في تمويل السد العالي، بل أيضا لفهمه الخاطئ بعامة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر، وفي الشرق الأوسط ككل. انتهى فولبرايت بالقول «تأثرت سياستنا بإفراط بالعواطف، وليس بالقدر الكافي بالحقائق الواقعية العملية» وإلى أن «القرار الخاطئ» غير المدروس» بسحب عرض المساعدة المالية نجمت عنه أضرار بالغة للاقتصادات الأوروبية ولعلاقات الولايات المتحدة بإنجلترا وفرنسا. من ثم، رأى فولبرايت أن أزمة السويس قد صاعدت مستوى الخطر في الشرق الأوسط من خلال تقليص نفوذ الولايات المتحدة وزيادة النفوذ السوفييتي.

في أعقاب انقلاب العراق عام ١٩٥٨، شن فولبرايت هجومه اللاذع مفرط القسوة على دالاس وعلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. كان الانقلاب ذروة سلسلة من الأحداث - تضمنت إطلاق القمر السوفييتي الأول سپوتنيك عام ١٩٥٧، وجولة نيكسون نائب الرئيس في أمريكا اللاتينية في مايو ١٩٥٨ - أحداث تركت الأمريكيين في حالة صدمة. وجد فولبرايت سياسة الولايات المتحدة «قاصرة عفا عليها الزمن، وخاطئة التوجه» وقيادة المسئولين عن تلك السياسة إما «ضعيفة مفككة» أو «مندفعة اعتباطية». أوضح عددا كبيرا من السياسات الخلافية، التي لكثير منها علاقة مباشرة بالعلاقات الأمريكية/ الشرق الأوسطية، وذهب فولبرايت إلى أن مثل تلك السياسات كانت تقوم على مجموعة من المدركات الخاطئة التي

وضعت الولايات المتحدة «دونما تمييز فى دور المدافع عن الوضع القائم فى جميع أنحاء العالم» . وفى النهاية، دعا فولبرايت إلى تبنى «نظرة جديدة غير مرتبطة باعتقاد مسبق مع السياسات الخاطئة التى ظللنا نتبعها والتى أدت بنا إلى الطريق المسدود الحالى».

أوصلت الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨ الخلافات حول كيفية فهم ناصر تحديدا والتعاطى معه، والقومية العربية بشكل أعم، وأوصلتها إلى ذروتها. فى البداية نظر صناع السياسة إلى انقلاب العراق من خلال نفس العدسات التى كانوا قد ظلوا يستخدمونها منذ عام ١٩٥٥ ورأوا فى الحادث مثالا آخر على نزوع ناصر المفترض إلى المغامرة ورغبته فى الهيمنة على الشرق الأوسط بكامله. بيد أنه سرعان ما غدا الخلاف بين عبدالناصر وقاسم واضحا، مما أثار الشكوك فى تورط ناصر فى الانقلاب، لكن بعض المراقبين رأوا أن تورط ناصر الفعلى أو عدم تورطه لا يمثل أهمية، لكن الأهم بكثير هو أن على الولايات المتحدة أن تدرك أن عليها التوافق مع القوى القومية فى الشرق . مثلا، بعد مجرد أسبوعين من الانقلاب، وفيما لم يكن قد اتضح بعد مدى تورط ناصر، بدأ المتخصصون فى الشرق الأوسط من أعضاء مجلس الأمن القومى يتناقشون حول ما إن كان على الولايات المتحدة «اتخاذ خطوات جادة للوصول إلى تسوية مع تيارات القومية العربية التى كان ناصر رمزا لها».

يذهب سليم يعقوب، وبأسلوب مقنع، إلى أنه، وعلى حين أن صناع السياسة الأمريكين قد أعطوا قدرا من الاهتمام بالوصول إلى تسوية مع تيارات القومية العربية فى ربيع عام ١٩٥٨، فإنهم فى الواقع لم يغيروا نهجهم بأسلوب دراماتيكى سوى فى الأسابيع والأشهر التى تلت الثورة العراقية. يشير أيضا إلى أن صناع السياسة بدأوا فى محاولة التواصل مع ناصر فى نهاية الصيف وبداية الخريف من العام ذاك حتى بالرغم من أنهم ظلوا متوجسين من طموحاته فى الشرق الأوسط،

وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة، فى الأشهر الأخيرة من ١٩٥٨ «تُرِكَت سياسة سلبية جوهرية - أو الأخرى مشلولة معوقة - تجاه الشرق الأوسط: معارضة لناصر، ومعارضة لمعارضة ناصر»، ثم يضيف أن هذا الوضع لم يتحسن إلا بعد ظهور فجوة فى علاقات ناصر بالاتحاد السوفييتى، وحينها، أدرك صناع السياسة فى الولايات المتحدة، بعد فوات الأوان، أنه كان بالإمكان الاستعانة بناصر ومؤيديه لمقاومة تسلل الخطر الشيوعى إلى المنطقة.

يدعم التفحص الدقيق للكيفية التى تخيل بها المتخصصون من أعضاء الشبكة غير الرسمية وغيرهم من الناقدین لسياسة الولايات المتحدة التيارات القومية شرق الأوسطية من نهاية عام ١٩٥٧ وطوال عام ١٩٥٨، يدعم استنتاجات يعقوب، لكنه أيضا يشير إلى وجود دائرة أوسع من الجدل والتأثير امتدت خارج نطاق الحدود الضيقة التى وضعها صناع السياسة الفعليون. وفى واقع الأمر، فإن النقد الذى وجهه بادو، وهوورويتز ويوك وفولبرايت إلى فهم صناع السياسة لتيارات الشرق الأوسط القومية وتعاطيهم معها، بدأ فى نهاية عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ فى توليد قائمة واضحة من القواعد للسياسات. أنت أكثر المحاولات وضوحا والتى أثرت فى السياسة الأمريكية من ويليام بوك، وريتشارد إيتش. نولت اللذين اشتركا فى كتابة مقال نشرته دورية فورين أفيرز فى عدد يوليو ١٩٥٨، أى الشهر ذاته الذى وقعت فيه الثورة العراقية. ذهبوا إلى أنه على صناع السياسة تحديد الأهداف الأمريكية فى المنطقة بشكل أفضل، واقترحا أنه ينبغى وجود «تمايز واضح بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وبين الأهداف الجوهرية وتلك المرغوبة فقط». اعتقد بوك ونولت أن التركيز على أدنى حد من الأهداف الضرورية بدلا من الحد الأقصى من الأهداف المرغوب فيها سيتيح للولايات المتحدة أن تقبل بعض أهداف الأجنحة القومية، بل وقد يعنى هذا أيضا أن شرق الأوسطيين لن ينظروا دائما إلى الولايات المتحدة على أنها تدعم الأمر الواقع وتعارض تلقائيا الأهداف القومية. أيضا،

اقترح جون كامبل، مدير الدراسات السياسية بمجلس العلاقات الخارجية تعريفا مماثلا لمصالح الولايات المتحدة في كتابه الصادر عام ١٩٥٨ بعنوان «الدفاع عن الشرق الأوسط: مشاكل السياسة الأمريكية».

أما داخل الحكومة، فقط أنيط بمجلس الأمن القومي مهمة التوصل للكيفية التي بها يمكن لصناع السياسة إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعامة، وتجاه القومية العربية بخاصة. جاءت الأفكار التي تضمنتها مسودة التقرير مماثلة بدرجة لافتة لتلك التي أوضحها كامبل وپوك ونولت. ومثل أولئك المتخصصين الثلاثة، بدأ مجلس الأمن القومي باقتراح بأن على صناع السياسة أن يميزوا بوضوح بين أهداف الولايات المتحدة ومصالحها «الأولية» في المنطقة، وبين الاهتمامات الثانوية. شملت المصالح الأولية منع انتشار الشيوعية والحفاظ على إتاحة نفط الشرق الأوسط لأوروبا الغربية. أما كل الأمور الباقية فليس لها سوى أهمية ثانوية. ذهب التقرير أنه بمجرد اتخاذ الخطوة البدئية بتحديد أدنى حد من المصالح الأولية التي ينبغي على صناع السياسة حمايتها، سيصبح من السهل جدا التمييز بين ما قد يعتبره صناع السياسة أشكالا مشروعة من التيارات القومية في الشرق الأوسط وأشكالها غير المشروعة.

ووفقا لخط التفكير هذا، فإن هددت إحدى الأجنذات القومية المصالح الأولية يتحتم معارضتها والتصدي لها. أما إذا تهددت المصالح الثانوية، فقد يكون بالإمكان إما التغاضي عن التعاطى مع المشكلة أو الوصول إلى تسوية مع القومييين. وباستخدامه هذه المعايير، مضى مجلس الأمن القومي ليقترح أن «عناصر القومية العربية التي بإمكاننا القبول بها عناصر مشروعة ومواتية يمكن تحديدها من حيث صلتها بالطموحات العربية: أ - الاستقلال والكرامة؛ ب - حق تقرير المصير، ج - الحق في اختيار سياسة الحياد في صراع الغرب مع الشرق؛ د - الإصلاح الاجتماعي والتقدم الاقتصادي؛ هـ - ترتيبات منصفة فيما يتعلق بمواردهم النفطية».

يعكس عمل بوك ونولت، وكامبل ومجلس الأمن القومي جميعه ليس فقط محاولة لإعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة تجاه ناصر، بل اهتماما بتيارات القومية العربية عامة. بيد أنه كان على صناع السياسة والمتخصصين ممن أملاوا فى الوصول إلى تسوية مع القومية شرق الأوسطية «الراديكالية» محاولة فهم أفضل لها أولاً، وهو جهد كان يتسق مع مشروع أكبر يهدف لزيادة معرفة صناع السياسة بتيارات القومية بعامة. ووفقا لجوردون جراى، مساعد أيزنهاور الخاص لشئون الأمن القومي، فقد فكرت لجنة فرعية من مجلس الأمن القومي فى الاضطلاع بدراسة رسمية للقومية، وتلك دراسة بدت ضرورية بسبب «ندرة الأدبيات المتوفرة عن الموضوع» وحقيقة «أنه فى كل بلد تشغلنا أموره الآن، تبدو القومية وأنها القضية المفتاح، لكن يظهر لنا أن ما تعنيه فى الصين الشيوعية يختلف عما تعنيه فى الشرق الأدنى أو عما تعنيه فى بلدان أمريكا اللاتينية». وبالطبع، لم يكن جميع صناع السياسة هم من اعتقدوا أن القومية تستوجب كل هذا الاهتمام المتمعن، وكان البعض يفضلون اتخاذ خط أكثر تشددا مع ناصر وأمثاله من القوميين، بل إن بعض المسئولين الحكوميين أملاوا إلى أن الاغتيال سيكون هو السياسة التى تأتى بأفضل النتائج، هذا على الرغم من أن السى أى إيه لم تتبن هذا الخط لأنهم اعتقدوا أن القوميين من أمثال ناصر سيضطلعون بأدوار أكبر فى المستقبل. فيما بعد، نكر جوردون جراى «أنه من المؤكد أن السى أى إيه كانت لا تتبنى الاغتيال، بل تتبنى احتضانه [أى ناصر] لأنهم اعتقدوا أنه يمثل موجة المستقبل وأن من الأفضل أن نساير موجة المستقبل». بيد أن ركوب موجة المستقبل كان يقتضى إعادة تخيل جوهرى للقومية العربية واستجابات صناع السياسة لها.

كان هذا تحديدا ما أمل ويليام بوك فى أن يفعله فى ديسمبر عام ١٩٥٨ حينما أعاد قراءة أحداث الصيف السابق واضطلع بتحليل لـ «درس العراق»، تحليل يشمل المنطقة بعامة؛ حيث اقترح فهما جديدا للقومية العربية وأيضا لمسألة

السياسة الجماهيرية العربية ككل، وللداعين لها، والخطوط العامة التي ينبغى على الولايات المتحدة اتباعها فى استجابتها لها. رأى بوك أنه لم يعد من الممكن فهم القومية العربية على أنها مجرد حركة سياسية تسعى للاستقلال، الأخرى أنها حركة للتعاطى مع مظالم وقضايا عديدة نجمت عن تطورات داخلية وخارجية معا، وأنه «ثمة توقعات متفجرة من الحياة، توقعات نتجت عن الصلات المتزايدة بالعالم الخارجى، وعن تحسن بعض الأوضاع الداخلية. أضاف أن الطبقة الوسطى الصاعدة التى هى نتاج عائدات النفط، والفرص التعليمية الأفضل، والإمكانات التى ينتجها التقدم التكنولوجى، عبرت عن تلك التوقعات وتمسكت بها بقوة بالغة؛ لكن وعلى الرغم من ذلك، فممازال يوجد، فى الأردن على سبيل المثال، طبقة من الأشخاص «بغير استطاعتهم أداء الوظائف شبه المعقدة التى يتطلبها حتى الاقتصاد البسيط». رأى أن تجسير الفجوة بين هاتين المجموعتين، مع الوفاء بتطلعات الطبقة الوسطى يمثل تحديات هائلة، وأن أفضل ما هو متاح يتمثل فى دعم الحكومات المستعدة للتعاطى مع هذه المسائل، لأنه «إذا لم تتطور تلك الحكومات سياسياً، ومضت فى محاولتها ركوب طائفة أسلوب التقدم الغربى مع الحفاظ على سلطاتها الأبديّة، فلن تستطيع تلافى فقدان ولاء رعاياها». كان بوك مازال يعتقد أن على المتخصصين وصناع السياسة توجيه السؤال الأساسى التالى لأنفسهم: «ماذا نريد، فى واقع الأمر، من الشرق الأوسط؟» وبمجرد الإجابة عن هذا السؤال، سيصبح من الممكن التعاطى مع مطالب الجماهير من «خلال التطبيق الحثيف لمساعدة الولايات المتحدة للحكومات ذات التفكير التقدمى ودعمها لها». وبهذا الأسلوب سعى بوك إلى إعادة تركيز تدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على السعى لتحقيق مهمتها (رسالتها) المقدسة والذنيوية بالمنطقة. إن محاولات إعادة تخيل القومية العربية وتحديد أشكالها المقبولة وغير المقبولة جديرة بالاهتمام لأسباب عدة. كان إضفاء المشروعية على سياسة الحياد وما

أضمره هذا من فك المزاجية بين القومية العربية والشيوعية تلك المزاجية التي اعتقد صناع السياسة بوجودها طوال فترة أواسط الخمسينيات، كان لافتاً بخاصة. نلاحظ أنه وفقاً لإعادة تخيلات القومية العربية هذه، حدثت نقلة جوهرية نتيجة لزوال «القومية المحافظة» في الشرق الأوسط، حيث اعتقد بعض المتخصصين من خارج الهيئة التنفيذية أن على صناع السياسة إعادة التفكير فيما يجدونه مستوى مقبولاً من التدخل السوفييتي والشيوعي بالمنطقة. غدا الآن من «المرغوب» فيه فقط معارضة التأثير السوفييتي والحد منه، لكن «الضروري» كان هو الحيلولة دون هيمنة السوفييت على أي بلد شرق أوسطي. وكما بيّن رايموند هير في أكتوبر ١٩٥٨، سفير الولايات المتحدة بالجمهورية العربية المتحدة «أظن أنه ليس لدينا أية أوهام الآن حول إمكانية إنكار المنطقة على السوفييت بالأسلوب الذي كنا ن فكر به منذ بضع سنوات. فالسوفييت موجودون الآن بالمنطقة بأعداد ضخمة ومشكلتنا هي احتواء تقدمهم ومبادراتهم حتى نمنع هيمنتهم الفعلية».

وعلى نفس درجة أهمية وضع سياسة الحياد على قائمة الشئون القومية المشروعة كان عدم ظهور أخرى على القائمة، إذ إنه من المفترض أن كل ما لم يتم تحديده بصفته شأنًا قومياً مشروعاً كان ينظر إليه بأسلوب مضمّر على أنه غير مشروع. من اللافت أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يكن على قائمة الاهتمامات أو المصالح المشروعة، هذا على الرغم من أن تقرير مجلس الأمن القومي حدد السعي إلى حل للصراع بصفته هدفاً ثانوياً مرغوباً فيه. مكّن وضع تلك القضية في هذا المصنف صناع السياسة من إبطال التركيز عليها. لكن بوك، ونولت، وكاميل، ومجلس الأمن القومي، ومن خلال عدم اعترافهم بمشروعية أية مطالب قومية ضد إسرائيل، فقد أوحوا أيضاً بأن إسرائيل تستحق تعاطياً مستقلاً، واعترفوا إضماراً بالروابط القوية بين الولايات المتحدة والنولة اليهودية.

كُتبت إعادة تخيلات القومية العربية والسياسات الجماهيرية التي تمت في نهاية

الخمسينيات على شكل صياغة جديدة للوثيقة الأولية التي كانت تُرشد سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، أى وثيقة (Nsc 5820/1: US Policy Toward the Near East). وفى واقع الأمر كان الهدف الرئيسى لتلك الوثيقة هو التأكيد على الحاجة إلى العثور على أساليب للوصول إلى تسوية مع التيارات القومية بصفتها القوة المهيمنة فى الشرق الأوسط. من ثم، وفّر إعادة تخيل القومية العربية الأساس لمبادرة سياسية تجاه ناصر سنناقشها بالتفصيل فى الفصل الرابع، أكدت على مجالات اهتمامات مشتركة مثل تعزيز التنمية وإعطائها الأولوية على الاهتمامات والمصالح النقيضة لما تريده الولايات المتحدة مثل الصراع العربى/الإسرائيلى.

لجأ صناع السياسة فى محاولة منهم العثور على أساليب أقل تحدياً وأقل تعالياً وسلطوية للاستجابة للقوى القومية فى الشرق الأوسط، لجأوا لاستلهم أكثر ناقدى السياسات السابقة فى المنطقة شراسة. فى أغسطس عام ١٩٥٩، استشعر جيه. ويليام فولبرايت الأمل فى حقيقة أن الأمريكين «بدؤوا وأنهم نضجوا فى فهمنا للدوافع القوية القومية العربية. يبدو وأننا استطعنا أخيراً التمييز بين القومية العربية وبين الشيوعية» هذا على الرغم من أنه رأى أن سياسة الولايات المتحدة بحاجة لأن تكون «أكثر من مجرد سلسلة من الإجراءات المرتجلة التى تهدف إلى التعاطى مع الأزمات التى تحدث بين أونة وأخرى». وأن الأسلوب الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو التعامل مع «كل من هذه الدول ذات السياسة على أساس ناضج عملى وواقعى، بدلا من الإحياء بوجود فراغ سياسى فى العالم العربى. علينا أن نأخذ فى الحسبان قدرات العرب أنفسهم بأكملها». ثم انتهى بالقول إن على الأمريكين تبني رؤية للشرق الأوسط أكثر براجماتية وأقل أيديولوجية، وأعلن أن هذا ما نود رؤيته - ليس بالضرورة حكومة تمثيلية على غرار حكومتنا - وليس بالضرورة نمواً اقتصادياً على غرار نمونا الاقتصادى - بل نريد جوهرياً أن نرى رجالاً ونساءً باستطاعتهم حكم أنفسهم وتحسين مستويات معيشتهم».

كان فولبرايت مصيباً، جزئياً على الأقل، في قوله إن صناع السياسة والمتخصصين في المنطقة بالولايات المتحدة كانوا يطورون، بنهاية الخمسينيات وبدايات الستينيات تفسيرات للقومية العربية تتضمن المزيد من الرؤى وظلال الفروق، وكانوا بهذا يبديون رغبة ملحة للتوصل إلى تسويات مع ذلك التحدى الكبير لمصالح الولايات المتحدة ولسطوتها بالمنطقة. فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٦١، عكست مجموعة الدراسات للسياسة الخارجية العربية المنبثقة عن مجلس الشئون الخارجية، والتي بدأنا بها هذا الفصل، هذا النهج الجديد. بذلت المجموعة جهداً شاقاً لفهم الدوافع المحلية للسياسة الخارجية العربية القومية، وبخاصة كما كان ناصر يمارسها، وأدركت أيضاً أن القومية العربية كانت تمثل شكلاً أوسع من أشكال السياسة الجماهيرية العربية. وعلى الرغم من أن المجموعة لم تشكك في أن ناصرًا يظل أقوى وأهم زعيم قومى عربى، إلا أنهم اعترفوا أنهم لم يعد بوسعهم القول بأنه يتحدث نيابة عن جميع القوميين العرب. وبالمثل ففي صيف ١٩٦٠ لدى مراجعة الوثيقة NSC 5820/1 - تلك الوثيقة التي كانت ترسم الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الكلية تجاه الشرق الأوسط - لم تعط الصياغة الجديدة اهتماماً كبيراً بالقوى القومية بالمنطقة. بين جى. لويس جونز، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فى الرسالة التفسيرية التي أرفقها بالوثيقة حينما أرسلها إلى سى. دوجلاس ديلون، وزير الخارجية بالنيابة، أنه «قد تم إعادة كتابة المقدمة.. للتخفيف من تأكيد الورقة السابقة على خطر القومية الراديكالية الداعية للوحدة العربية».

بيد أن إعادة التخليل الذى حدث فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات لم يشر إلى أن صناع السياسة الأمريكين قد توصلوا إلى ترتيب طويل الأمد للتعايش مع القومية العربية ذاتها أو مع السياسات الجماهيرية بعامة فى الشرق الأوسط. لم تلغ تلك المبادرات بشكل تام المواقف السلطوية المتعالية والمستخفة

الرافضة التي كانت سمة التفكير المبكر للمتخصصين فى شؤون المنطقة وصناع السياسة تجاه الزعماء القوميين من أمثال ناصر ومحمد مصدق، بل إنه فى واقع الأمر، فحتى حينما بدأت الولايات المتحدة فى مد الجسور مع ناصر فى نهاية الخمسينيات، ذهب الرئيس أيزنهاور إلى أن لهذه السياسة ما يبررها لأن ناصر «قد نضج قليلا». وبالمثل، وفيما استمرت المبادرة للحفاظ على علاقة عمل مع ناصر أثناء إدارتى كيندى وجونسون فى عام ١٩٦٣، ذكر روبرت كومر، متخصص البيت الأبيض فى شؤون الشرق الأوسط أنه على الرغم من أن ناصر قد يكون «الزعيم العربى الرئيسى الأوحى الذى بالإمكان أن يكون منطقيا مفهوما» لكن حتى هو بإمكانه «أن ينزع إلى الهستيريا».

أيضا، استمرت تلك الجهود تكشف عن عدم ارتياح كلى إزاء السياسة الجماهيرية بعامه، وتحديدًا إزاء قدرة زعيم كاريزمى مثل ناصر، للوصول إلى قلوب الجماهير والتأثير فيها متى أراد. كان ذلك واضحا بخاصة فى سلسلة من أربعة تقييمات استخبارية لناصر والقومية العربية أُكملت فيما بين يونيو ١٩٦١ وسبتمبر ١٩٦٥. اعترف كل من تلك التقارير بما أسماه كاتبوها «الذاتية أو الخصوصية العربية Arab particularism» والذى كان يعنى أن لكل دولة عربية وساكنيها مشاغلها ودوافعها الخاصة بها الأمر الذى لا بد وأن يحول دون توحيد شامل للمنطقة على مستوى الحركات أو البلدان. ورغم ذلك فقد ذهبوا جميعهم بشكل ما، وكما جاء فى افتتاحية التقرير، إلى أن «القومية القتالية ستستمر القوة الأكثر دينامية فى الشؤون السياسية العربية، ومن الأرجح أن ناصر سيظل زعيمها ورمزها الرئيسى على مدى المستقبل المنظور». رأوا أن قدرة ناصر واستعداده للحديث متخطيا الشؤون والمشاكل «الذاتية الخصوصية Particularist» إلى الرغبات والمطالب المشتركة للجماهير العربية هى التى جعلته على هذا القدر الهائل من التأثير والفاعلية، وجعلته يمثل نفس القدر من التحدى للمتخصصين وصناع

السياسة معا. كان هذا أيضا هو ما أوحى لكتّاب تقرير عام ١٩٦٥ بما اعتبروه التهديد النهائي ومعه معضلة ناصر والقومية العربية والسياسة الجماهيرية شرق الأوسطية: أيمن استخدام مثل تلك القوى بأسلوب يعمل على نشر الديمقراطية، أم أنها ستؤدي حتماً بالشرق الأوسط باتجاه الاستبداد؟ بخصوص ناصر، انتهوا إلى أنه «رسخ تدريجيا تحكما حكوميا عن كل أوجه الحياة المصرية تقريبا. إن شيوع هذا التحكم.. يبدو وأنه يقوض آماله في الإتيان بمجتمع ديمقراطي اشتراكي إلى مصر» ورأوا أن «عدم التخلي عن بعض هذا التحكم سيعنى أن الناصرية ستسير باتجاه حكم استبدادي، وأن أهدافه المعلنة ستظل مجرد شعارات».

الخلاصة:

كما توضح الأدلة التي أوردناها هنا، يمكن التعرف على ثلاث مراحل عريضة في الجهود الأمريكية لتخيل القومية شرق الأوسطية فيما بين عام ١٩١٨ ونهاية الستينيات. كان الدافع للانتقال من مرحلة إلى أخرى هو التطورات في المنطقة نفسها فيما كان المراقبون الأمريكيون يستجيبون لدينامياتها السياسية. في المرحلة الأولى التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الخمسينيات، كان أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من المتخصصين في الشرق الأوسط على وعى بيزوغ قوى قومية في المنطقة. في البداية، أكدت تفسيراتهم لـ«صحوة الروح القومية» على دور المبشرين الأمريكيين في إيقاظها، وصوروا على أنها قوة حميدة جدية بالترحيب بها. بيد أن ظهور قادة من أمثال مصطفى كمال أتاتورك ورضا شاه بهلوي، بين آخرين، ومعهم حركات قومية عريضة القاعدة، تطلّب تفسيرات أكثر تعقيدا. ركز أحد التفسيرات الجديدة على دور الأفراد الكاريزميين البارزين الذين مضوا بنجاح، يؤسسون حركات قومية حول أنفسهم، فيما ركز الآخرون على الأصول الفكرية والمعادية للاستعمار للقومية شرق الأوسطية. أشار كل من

التفسيرين إلى الدور السياسى للجماهير العربية والذى تتنامى أهميته، على الرغم من أن التفسيرين تركا ذلك الدور دونما تعريف أو تحديد. وحتى وقتئذ، استمر غالبية الأمريكيين المهتمين بالمنطقة ينظرون إلى القومية من منطلقات إيجابية، بل إنهم اقترحوا أن بإمكانها المساعدة فى عملية التحول المقدس والعلمانى.

فى بداية الخمسينيات وأواسطها، غدا المتخصصون وصناع السياسة يتخيلون القومية شرق الأوسطية من منطلقات أكثر سلبية بكثير، وأطروها داخل خطاب للراديكالية، وساواوا بينها وبين الشيوعية السوفييتية، وسعوا إلى عزلها. أوضح صعود محمد مصدق فى إيران، وفيما بعد جمال عبدالناصر بمصر أن القومية شرق الأوسطية كانت أكثر تعقيداً بكثير مما بدت قبل ذلك ببضع سنوات فقط، وأن من المحتمل لها أن تكون أكثر تحدياً بما يفوق ما كان قد تخيله صناع السياسة والمتخصصون الأمريكيون. وفى كلتا الحالتين، غدا المتخصصون وصناع السياسة يخشون قدرة الفرد على جذب الجماهير شرق الأوسطية والتأثير فيها ومن ثم لجأوا إلى استغلال الخطابات الأبوية المتعالية المستخفة لنزع الشرعية عن القاندين وعن طموحاتهما القومية. وفى تقديرات عكست هواجس مماثلة لتلك التى أثرت حول الإسلام الشمولى فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، شوه أعضاء الشبكة صورة الجماهير الذين يذعنون لمثل هؤلاء القادة وحطوا من شأنهم بصفقتهم أتباعا عميانا طائشين لديكتاتوريات شموليين محتملين،

وحيثما تغير السياق الإقليمى مرة أخرى، دخلت المدركات الأمريكية للقومية مرحلتها الثالثة. فى منتصف عام ١٩٥٨، حينما بدت مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة وأنها معرضة لخطر كبير، أعاد المتخصصون فى المنطقة وصناع السياسة معاً تخيل القومية العربية، ومكانها فى الشئون الإقليمية وأهميتها للولايات المتحدة. وفى غضون ذلك، انتهوا إلى أنه، وبدلاً من معارضة القومية العربية بحزم وقوة، فالأفضل للولايات المتحدة أن تحاول الحفاظ على صلة مع قادة قوميين من أمثال

ناصر، ورأوا أن التعامل مع مثل هؤلاء الزعماء قد يساعدهم على إعادة توجيه طاقات [الزعماء] باتجاه أهداف أقل تطرفاً ويشجعهم على احتواء السياسات الجماهيرية. وكما سيوضح الفصل التالي، كان الشكل الرئيسى الذى سيتخذه إعادة توجيهه هذا هو إعادة التركيز على مهمة أمريكا المقدسة والعلمانية فى الشرق الأوسط من خلال تعزيز تحول الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بأسلوب متحكّم به.